جامعة غرداية– الجزائر–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
في ميدان: العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
فرع العلوم التجارية، تخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان:

أهمية التمويل البنكي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات

دراسة تحليلية لسياسة فتح فروع بنكية في الخارج (بنك الإتحاد الجزائري والبنك الجزائري السنغالي وبنك الجزائر الخارجي الدولي)

من إعداد الطالب:
– دحمان يوسف

تحت إشراف:
– المشرف الرئيسي: د. دحو سليمان
– المشرفة الثانوية: د. بهاز لويزة

أعضاء لجنة المناقشة:

لقب واسم الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
قلبازة آمال	دكتورة	جامعة غرداية	رئيسا
دحو سليمان	دكتور	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
بهاز لويزة	دكتورة	جامعة غرداية	مشرفا مساعدا
حويشيتي توفيق	دكتور	جامعة غرداية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

جامعة غرداية– الجزائر–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
في ميدان: العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
فرع العلوم التجارية، تخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان:

أهمية التمويل البنكي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات

دراسة تحليلية لسياسة فتح فروع بنكية في الخارج (بنك الإتحاد الجزائري والبنك الجزائري السنغالي وبنك الجزائر الخارجي الدولي)

من إعداد الطالب:
– دحمان يوسف

تحت إشراف:
– المشرف الرئيسي: د. دحو سليمان
– المشرفة الثانوية: د. بهاز لويزة

أعضاء لجنة المناقشة:

لقب واسم الأستاذ	الرتبة	الجامعة	الصفة
قلبازة آمال	دكتورة	جامعة غرداية	رئيسا
دحو سليمان	دكتور	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
بهاز لويزة	دكتورة	جامعة غرداية	مشرفا مساعدا
حويشيتي توفيق	دكتور	جامعة غرداية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة منارة العلم نبي الرحمان ونور العالمين سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين

إلى أمي وأبي عزيزين حفظهما الله ورعاهما.

إلى دعمي وسندي في الحياة إخواتي وأخواتي غاليين.

إلى كل العائلة الكريمة التي شجعتني على إكمال مشواري الدراسي.

إلى كل أصدقائي الذين رفقوني خلال أفراحي وأحزاني.

إلى كل زملائي في الدراسة الذين شاركوني مشواري الدراسي الجامعي وجمعت بيننا الصداقة والإحترام.

إلى كل من دعمني ولو بكلمة الطيبة.

دحمان يوسف

شكر وعرفان:

أحمد الله عز وجل على توفيقه لي وإعانتي على إتمام مذكرتي.

أتقدم بالشكر الجزيل وكامل الإمتنان والتقدير إلى من لهم الأثر الأهم في إتمامي لهذا العمل، وأخص بالذكر:

الأستاذ المشرف الرئيسي الدكتور دحو سليمان الذي استفدت من معارفه وخبرته وذلك من خلال إرشادي وتوجيهي طوال فترة إنجاز المذكرة، حيث لم يبخل علي بأي مساعدة او جهد وكان عونا لي حتى تمكنت من إنهاء هذا العمل، كما أتمنى له التوفيق والنجاح في مشواره العلمي والمهني.

و لا أنسى الأستاذة المشرفة الدكتورة بهاز لويزة علي مساعدتها لي طوال فترة المذكرة، والتي لم تبخل علي بتوجيهاتها القيمة، كما أتمنى لها التوفيق والنجاح في مشوارها العلمي والمهني.

كما أتقدم بالشكر إلى كل أساتذة كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير في جامعة غرداية بصفة عامة وأساتذة قسم العلوم التجارية بصفة خاصة.

دحمان يوسف

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار أهمية التمويل البنكي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات فيما يخص سياسة فتح فروع بنكية في الخارج، كما تم اعتماد المنهج الوصفي في معالجة الدراسة، وقد استخدمت البيانات والمواقع كأداة لجمع المعلومات، كما كشفت على جملة من النتائج منها:

✓ تكمن هذه الأهمية في توفير إمكانيات إنتاجية وخدماتية للمؤسسات الإقتصادية، لولوج أسواق خارجية من خلال حصولها على شروط أقل صعوبة من البنوك الأجنبية أو نسب وسعر خدمات أحسن.

✓ تعمل سياسة فتح فروع بنكية في الخارج على تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات من خلال دعم التوجه الإقتصادي الجديد الذي يسعى إلى مرافقة المتعاملين الاقتصاديين، وتوجيه تدفقات التبادلات التجارية، وكذا استقطاب مدخرات مصرفية الجزائريين المقيمين بالخارج؛

✓ تتمثل البنوك التي لها فروع بالخارج في الجزائر في البنوك العمومية المتمثلة في البنك الوطني الجزائري، والقرض الشعبي الجزائري، وبنك الجزائر الخارجي؛

✓ تتجلى هذه الإنعكاسات في المساهمة في جذب الاستثمارات الأجنبية، ومنح ثقة أكبر للمتعاملين الاقتصاديين الأجانب والأفارقة في نظام المعاملات المالية؛

✓ تواجه هذه السياسة تحديات في تنفيذها، منها ضعف قدرة المؤسسات الجزائرية التنافسية في الأسواق الخارجية، وعدم قدرة البنوك العمومية الجزائرية على المنافسة البنوك الأجنبية

الكلمات المفتاحية: البنوك العمومية، البنوك الأجنبية، سياسة فتح الفروع، الصادرات، قطاع المحروقات.

Abstract :

This study aimed to show the importance of bank financing in developing exports outside the hydrocarbon sector with regard to the policy of opening bank branches abroad, The descriptive approach was adopted in processing the study, and data and sites were used as a tool for collecting information. It also revealed a number of results, including:

✓ This importance lies in providing production and service capabilities for economic institutions, to enter foreign markets by obtaining less difficult conditions from foreign banks or better service rates and prices.

✓ The policy of opening bank branches abroad works to develop exports outside the hydrocarbon sector by supporting the new economic orientation that seeks to accompany economic operators, direct trade flows, and attract bank savings of Algerians residing abroad;

✓ The banks that have branches abroad in Algeria are represented by public banks represented by the National Bank of Algeria, the Algerian Popular Credit, and the Foreign Bank of Algeria;

✓ These repercussions are evident in contributing to attracting foreign investments, and giving greater confidence to foreign and African economic operators in the financial transactions system;

✓ This policy faces challenges in its implementation, including the weak competitiveness of Algerian institutions in foreign markets, and the inability of Algerian public banks to compete with foreign banks.

Keywords: public banks, foreign banks, branch opening policy, exports, hydrocarbon sector.

.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات:

العنوان	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
الملخص	VII
قائمة المحتويات	X
قائمة الأشكال البيانية	XIII
قائمة الجداول	XIV
قائمة المختصرات	XV
مقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: الإطار النظري والتطبيقي للتمويل البنكي وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات	
تمهيد	7
المبحث الأول: عموميات حول التمويل البنكي وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات	8
المطلب الأول: مفهوم التمويل البنكي	8
الفرع الأول: تعريف التمويل البنكي	8
الفرع الثاني: آليات التمويل البنكي للتجارة الخارجية	10
الفرع الثالث: أهمية التمويل البنكي	14
المطلب الثاني: ماهية تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات	16
الفرع الأول: تعريف تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات	16
الفرع الثاني: آليات تشجيع تنمية الصادرات خارج المحروقات	18
الفرع الثالث: أهمية تنمية الصادرات خارج المحروقات	19
المطلب الثالث: دور التمويل البنكي في تنمية الصادرات خارج المحروقات	20

الفرع الأول: أهمية التمويل البنكي في تنمية الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للدولة المصدرة	20
الفرع الثاني: أهمية التمويل البنكي في تنمية الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للمؤسسات المصدرة	21
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	23
المطلب الأول: الدراسات المحلية	23
الفرع الأول: الدراسات المتعلقة بالتمويل البنكي	23
الفرع الثاني: الدراسات المتعلقة تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات	27
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية	30
الفرع الأول: الدراسات المتعلقة بالتمويل البنكي	30
الفرع الثاني: الدراسات المتعلقة تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات	32
المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	33
خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة فتح فروع بنكية في الخارج	
تمهيد	37
المبحث الأول: التعريف بالبنوك التي لها فروع في الخارج	38
المطلب الأول: البنك الوطني الجزائري	38
الفرع الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري	38
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	39
الفرع الثالث: مهام البنك الوطني الجزائري	41
المطلب الثاني: بنك القرض الشعبي الجزائري	42
الفرع الأول: تعريف بنك القرض الشعبي الجزائري	42
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري	43
الفرع الثالث: مهام بنك القرض الشعبي الجزائري	45

المطلب الثالث: البنك الخارجي الجزائري	45
الفرع الأول: تعريف البنك الخارجي الجزائري	45
الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الخارجي الجزائري	46
الفرع الثالث: مهام البنك الخارجي الجزائري	48
المبحث الثاني: واقع سياسة فتح فروع بنكية في الخارج	49
المطلب الأول: سياسة فتح فروع بنكية في الخارج	49
الفرع الأول: مراحل سياسة فتح فروع بنكية في الخارج	49
الفرع الثاني: البنوك التي لها فروع في الخارج في الجزائر	52
المطلب الثاني: إنعكاسات سياسة فتح فروع بنكية في الخارج في تنمية الصادرات خارج المحروقات	54
المطلب الثالث: دور سياسة فتح البنوك في الخارج على تنمية الصادرات خارج المحروقات	58
خلاصة الفصل	61
خاتمة	63
قائمة المراجع	67

قائمة الجداول:

رقم	عنـــــــوان الـــجـــــداول	الصفحة
01	أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسة الحالية بالدراسات السابقة	34
02	إحصائيات الصادرات خارج المحروقات خلال السنوات من (2020-2023)	59

قائمة الأشكال:

رقم	عنـــــــوان الشكـــــــــل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	40
02	الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري	44
03	الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري	47

قائمة المختصرات:

المختصرات	اللغة الإنجليزية	اللغة العربية
BNA	National Bank of Algeria	البنك الوطني الجزائري
CPA	Credit Popular Algerian	القرض الشعبي الجزائري
BEA	Banque Extérieure D' Algérie	البنك الخارجي الجزائري
BADR	Development and Rural Bank Agricultural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
AUB	Algerian Union Bank	بنك الإتحاد الجزائري
ABS	Algerian Bank Senegalese	البنك الجزائري السنغالي
BEAI	Banque Extérieure D' Algérie International	بنك الجزائر الخارجي الدولي

مقدمة

1. توطئة:

يعد القطاع البنكي من أهم القطاعات في الدولة، حيث يلعب دور حلقة الوصل بين المشتري والبائع وبين المصدر والمستورد، فهو يعمل على ضمان حقوق الطرفين في العمليات بين الشراء والبيع في مقابل عمولة لقاء ذلك، لذا عملت الجزائر على البحث عن بدائل تجلب العملة الصعبة للخزينة الدولة خلافا لقطاع المحروقات، وهذا من خلال تعزيز دور البنوك المحلية عن طريق انتهاج سياسة فتح الفروع البنكية في الخارج، وقد بدأ بإقتراح من رئيس الحكومة في بدايات سنة 2022، وقد تمت العديد من الجهود من أجل تنفيذ هذا الإقتراح، والذي تحقق في نهاية سنة 2023، بداية من سبتمبر من خلال افتتاح بنك في موريتانيا، وشهر أكتوبر افتتح بنك أخر في السنغال، وأخيرا بنك في فرنسا، بغية استقطاب أموال الجالية الجزائرية هناك، وضمان تحويل الأموال بالعملة الصعبة إلى الداخل عبر القنوات الرسمية، وكذا تسهيل إجراءات التحويلات المالية للمتعاملين الاقتصاديين.

2. إشكالية الدراسة:

في إطار إستراتيجية تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات تبنت الجزائر سياسة فتح فروع بنكية في الخارج من أجل تسهيل المعاملات المصرفية الأجنبية بغية جلب العملة الصعبة سواء من خلال تحويلات المواطنين في الخارج إلى الداخل، أو من عائدات الصادرات الجزائرية إلى الخارج، بالإضافة إلى تشجيع المستثمرين الجزائريين أو الأجانب على الإستثمار في مجال التصدير من خلال إزالة العوائق المتعلقة بالعمليات البنكية مثل التمويل والضمان والدفع والتسديد وسهولة في تحويل العملات من الأجنبية إلى المحلية أو العكس، كما يسهل عملية الإستيراد بعض السلع والخدمات التي يتم إستخدامها في إنتاج المنتجات الجديدة بغرض تصديرها.

من هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هي أهمية التمويل البنكي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات فيما يخص سياسة فتح فروع بنكية في الخارج ؟

ومنه تنبثق الإشكاليات الفرعية التالية:

- ✓ ما هو واقع سياسة فتح فروع بنكية في الخارج على تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات ؟
- ✓ ما هي البنوك الجزائرية التي لها فروع بنكية بالخارج ؟
- ✓ فيما تتمثل إنعكاسات سياسة فتح فروع بنكية في الخارج على تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات؟
- ✓ هل تواجه سياسة فتح فروع بنكية بالخارج من أجل تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات تحديات وصعوبات في تنفيذها ؟

3. فرضيات الدراسة:

للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية العامة: تكمن هذه الأهمية في توفير إمكانيات إنتاجية وخدماتية للمؤسسات الإقتصادية، لولوج أسواق خارجية من خلال حصولها على شروط أقل صعوبة من البنوك الأجنبية أو نسب وسعر خدمات أحسن.

الفرضيات الجزئية:

- ✓ يتجسد واقع هذه السياسة في دعم التوجه الإقتصادي الجديد لمرافقة المتعاملين الاقتصاديين، وتوجيه تدفقات التبادلات التجارية، وكذا استقطاب مدخرات مصرفية للجزائريين المقيمين بالخارج؛
- ✓ تتمثل البنوك التي لها فروع بالخارج في الجزائر في البنوك العمومية المتمثلة في البنك الوطني الجزائري، والقرض الشعبي الجزائري، وبنك الجزائر الخارجي؛

✓ تتجلى هذه الإنعكاسات في المساهمة في جذب الاستثمارات الأجنبية، ومنح ثقة أكبر للمتعاملين الاقتصاديين الأجانب والأفارقة في نظام المعاملات المالية؛

✓ تواجه هذه السياسة تحديات في تنفيذها، منها ضعف قدرة المؤسسات الجزائرية التنافسية في الأسواق الخارجية، وعدم قدرة البنوك العمومية الجزائرية على المنافسة البنوك الأجنبية.

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والمتمثلة في:

✓ التعرف على واقع سياسة فتح فروع بنكية في الخارج على تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

✓ الكشف عن البنوك الجزائرية التي لها فروع بنكية بالخارج.

✓ إبراز إنعكاسات سياسة فتح فروع بنكية في الخارج على تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

✓ إظهار أهمية التمويل البنكي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات فيما يخص سياسة فتح فروع بنكية في الخارج.

5. أهمية الدراسة:

تكمن أهميتها في سعي الحكومة الجزائرية إلى مواكبة التطور الحاصل في الدول المتقدمة في الجانب المصرفي، وكذا أهمية دور البنوك الجزائرية بالخارج تتجلى في تسهيل المعاملات التجارية الدولية من تصدير وإستيراد من خلال ضمان حقوق الطرفين في التجارة الدولية المشتري والبائع، كما أنها تساعد في تقديم التمويل المالي للمؤسسات المصدرة أو المستوردة مع عرض خدمات مرتبطة بمعرفة الأسواق، بالإضافة إلى محاولة الخروج من تبعيتها لقطاع المحروقات من خلال تنمية صادراتها بواسطة تشجيع المستثمرين الجزائريين والأجانب على اقتحام الأسواق الخارجية.

6. أسباب إختيار الموضوع:

يمكن تقديم أهم الأسباب الذاتية والموضوعية لإختيار هذا الموضوع فيما يلي:

أ. الأسباب الذاتية:

تتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

- ✓ الرغبة والميول الشخصي والإهتمام بالمواضيع المرتبطة بتخصص دراستي.
- ✓ توسيع معارفي في المجال البنكي والإقتصادي.
- ✓ الإطلاع على مختلف الجوانب النظرية والتطبيقية في موضوع سياسة فتح فروع بنكية بالخارج.

ب. الأسباب الموضوعية:

تتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

- ✓ المساهمة في إثراء المكتبة الجامعية بالمزيد من البحوث الجديدة التي لم يتم التطرق لها سابقا.
- ✓ الأهمية التي يحظى بها هذا الموضوع في جميع القطاعات الرئيسية كالقطاع الإقتصادي والقطاع المصرفي والقطاع الصناعي.
- ✓ يعد هذا الموضوع من المواضيع الهامة المطروحة على مستويين المحلي والدولي.

7. حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

- ✓ **الحدود الزمانية:** تم إجراء هذه الدراسة خلال سنتين 2023-2024.
- ✓ **الحدود المكانية:** تمثلت في البنوك العمومية المتمثلة في البنك الوطني الجزائري، والقرض الشعبي الجزائري، وبنك الجزائر الخارجي.

8. منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

للإجابة على إشكالية الدراسة الرئيسية والتساؤلات الفرعية المطروحة اعتمدنا على المنهج الوصفي، كما تم استخدام البيانات والمعلومات المنشورة على المواقع الإلكترونية، بالإضافة إلى الدراسات السابقة.

9. صعوبات الدراسة:

لقد مرت فترة الدراسة وإعداد هذه المذكرة بجملة من الصعوبات والعراقيل تمثلت في:

- ✓ ندرة الإحصائيات والمعلومات المتعلقة بالجانب التطبيقي.
- ✓ قلة الدراسات السابقة التي تطرقت لهذا الموضوع.
- ✓ صعوبة في اختيار وتنظيم عناصر الموضوع خصوصا في الجانب التطبيقي.

10. تقسيم الدراسة:

تبعا للأهداف الموضوعة مسبقا في الدراسة ولمعالجة الإشكالية والتساؤلات الفرعية، للتأكد من صحة الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى فصلين هما:

تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري والتطبيقي للتمويل البنكي وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، ويتضمن مبحثين وهما: المبحث الأول الذي يتناول عموميات حول التمويل البنكي وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، أما المبحث الثاني يتطرق إلى الدراسات السابقة، واختتم هذا الفصل بخلاصة.

أما الفصل الثاني جاء بعنوان دراسة تحليلية لسياسة فتح فروع بنكية في الخارج، ويشمل مبحثين وهما: المبحث الأول الذي يتناول التعريف بالبنوك التي لها فروع في الخارج، أما المبحث الثاني يتطرق إلى واقع سياسة فتح فروع بنكية في الخارج، واختتم هذا الفصل بخلاصة.

واختتمت بالخاتمة التي تضمنت تلخيص عام وإختبار الفرضيات، ثم عرض نتائج الدراسة، وتقديم بعض الإقتراحات المتعلقة بموضوع الدراسة بناءا على هذه النتائج، بالإضافة إلى آفاق الدراسة.

الفصل الأول: الإطار النظري والتطبيقي للتمويل البنكي وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات

تمهيد:

يعد التمويل البنكي من أهم العناصر الضرورية التي تساهم في تشجيع الصادرات والنهوض بها، ومن ثم ترقيتها، وذلك من خلال توفير الموارد المالية اللازمة وبأسعار فائدة مناسبة ومميزة للتصدير، وهناك نوعين من تقنيات في التمويل وهما التمويل البنكي قصير الأجل والتمويل البنكي متوسط وطويل الأجل، مما يساهم في خلق إستثمارات جديدة في مجال الصادرات أو يوجه ويتحكم بالأنشطة التصديرية القائمة بما يحقق السياسة التجارية الدولية للجزائر.

فالتمويل البنكي يوفر الأموال اللازمة لدعم المصدرين، إذ تقدم تسهيلات في الدفع لصالح المستورد الأجنبي، حيث أنه نتيجة إلى ظروف المنافسة الشديدة بين المصدرين من الدول المختلفة، لا سيما الدول المتقدمة منها، وقد أصبح ضرورة حتمية نظرا لما يوفره من أهمية في الدخول للأسواق الخارجية.

المبحث الأول: عموميات حول التمويل البنكي وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات

يعد التمويل البنكي أحد أهم ركائز أساسية لتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك من خلال ما يقدمه من دعم مالي للمؤسسات الإقتصادية الراغبة في التصدير للدول الأجنبية، كما تقدم تسهيلات مصرفية تساهم في تسهيل عملية التصدير.

المطلب الأول: مفهوم التمويل البنكي

يعد مفهوم التمويل البنكي أحد المفاهيم الحديثة في مجال العلوم الإقتصادية والتجارية، الذي يساهم في توفير الأموال الضرورية للمؤسسات من أجل تغطية نفقاتها ومصاريفها.

الفرع الأول: تعريف التمويل البنكي

يمكن تلخيص أهم تعاريف التمويل البنكي فيما يلي:

✓ التمويل البنكي هي القروض التي يقدمها الجهاز المصرفي الذي يعتبر المصدر الأساسي في تمويل وحدة اقتصادية بصورة أساسية إلى التدفقات النقدية والعائدات المتوقعة كمصدر لتسديد التمويل المقدم، كما ينظر إلى أصول هذه الوحدة كضمانة عينية، من أجل خلق مؤسسات جديدة، أو لتوسيع استثماراتها، أو لحل أزمة سيولة آنية.[1]

✓ التمويل البنكي يعتبر وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقية من خلال الإمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها، فهو توفير الأموال اللازمة بغرض القيام بمشاريع اقتصادية وتطورها، ويختص بالجانب النقدي وليس السلع والخدمات، وأن يكون بالقيمة المطلوبة باعتباره يقصد به الحصول على الأموال بغية استخدامها في تشغيل أو تطوير المشروع. [2]

[1] مواعي بحرية، **محاضرات حول تمويل المؤسسة**، مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2022-2023، ص 55.

[2] عبد القادر خليل، **الإقتصاد البنكي: مدخل معاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 9.

✓ التمويل البنكي هو توفير البنك وتجهيزها بالمصادر المالية بنوعيها الممتلكة (رأس المال المدفوع) والمقترضة (الإقتراض بشكل مباشر أو غير مباشر)، فالإقتراض المباشر يكون عادة من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، أما الإقتراض غير المباشر فيكون من خلال إصدار السندات، ومن المعلوم أن قرارات التمويل يجب أن تأخذ بنظر الإعتبار حجم الأموال، وكلفتها والمخاطر المترتبة عليها. [1]

✓ التمويل البنكي هو قيام البنوك بتوفير احتياطات الأفراد والمؤسسات والحكومات من الموارد المالية التي من شأنها أن تعمل على توفير المقومات الأساسية لبناء المشروعات الإقتصادية والإستثمارية ودعمها وتنميتها، وذلك بما يتلاءم وأهداف النظام الإقتصادي والخطة الإقتصادية للدولة في توفير متطلبات النهوض بواقع الإقتصاد بجميع القطاعات في كل البلدان النامية والمتقدمة عن طريق القروض أو ما يسمى بالإئتمان. [2]

✓ التمويل البنكي هو الثقة التي يوليها البنك لشخص ما (طبيعي أو معنوي)، حيث يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكفله فيه لفترة محددة متفق عليها بين الطرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته، وذلك لقاء عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثل في الفوائد، والعمولات والمصاريف. [3]

يستنتج من خلال التعاريف السابقة أن التمويل البنكي هو توفير الأموال اللازمة من طرف الجهاز المصرفي للمؤسسات بغرض القيام بمشاريع اقتصادية وتطورها في شكل القروض، يتم تسديدها خلال فترة محددة.

---

[1] أسعد حميد العلي، **الإدارة المالية: الأسس العلمية والتطبيقية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 18.

[2] فتاح شيماء، لحسن رانيا، **دور التمويل البنكي في تدعيم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2019-2020، ص 21.

[3] صلاح الدين السيسي، **القطاع المصرفي والإقتصادي الوطني**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2003، ص 25.

الفرع الثاني: آليات التمويل البنكي للتجارة الخارجية

يعتمد التمويل البنكي على مجموعة من الآليات في تمويل التجارة الخارجية فيما يلي:

أولا: تقنيات التمويل قصيرة الأجل:

يمكن التمييز بين نوعين من تقنيات التمويل البنكي وهي:

1. تقنيات القرض:

تتخذ هذه التقنيات ثلاثة (03) أشكال وهي:

أ. القروض الخاصة بتعبئة الديون الناشئة عن التصدير: يرتبط هذا النوع من التمويل بالخروج الفعلي للبضاعة من المكان الجمركي للبلد المصدر، وتسمى بالقروض الخاصة بتعبئة الديون لكونها قابلة للخصم لدى البنك، ويخص هذا النوع من التمويل الصادرات التي يمنح فيها المصدرون لزبائنهم أجلا للتسديد لا يزيد عن 18 شهرا كحد أقصى، وأكثر الأنظمة ارتباطا بهذا النوع من التمويل هو النظام الفرنسي، ويشترط البنك عادة تقديم بعض المعلومات قبل الشروع في إبرام أي عقد خاص بهذا النوع من التمويل وتنفيذه، وهذه المعلومات هي على وجه الخصوص: مبلغ الدين، طبيعة ونوع البضاعة المصدرة، اسم المشتري الأجنبي وبلده، تاريخ التسليم والمرور بالجمارك، تاريخ التسوية المالية للعملية. [1]

ب. التسبيقات بالعملة الأجنبية: يمكن للمؤسسات التي قامت بعملية تصدير مع السماح بأجل للتسديد لصالح زبائنها أن تطلب من البنك القيام بتسبيق بالعملة الصعبة، وبهذه الكيفية تستطيع المؤسسة المصدرة أن تستفيد من هذه التسبيقات في تغذية خزينتها، حيث تقوم بالتنازل عن مبلغ التسبيق في سوق الصرف مقابل العملة الوطنية، وعليه يباشر المصرف بنفسه إجراء هذا التبادل ويقدم للمصدر المبلغ

[1] بلعة جويدة، **محاضرات في مقياس العمليات البنكية وتمويل المؤسسات**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2019/2018، ص ص 64-65.

المحول إلى العملة المحلية في نفس اليوم الذي تمت فيه عملية الصرف، وهذا ما يضع حدا لخطر الصرف.

فبعدها تقوم المؤسسة بتسديد هذا المبلغ إلى البنك بالعملة الصعبة حالما تحصل عليها من الزبون الأجنبي في تاريخ الإستحقاق، وتتم هذه العملية بهذه الكيفية إذا كان التسبيق المقدم قد تم بالعملة الصعبة التي كانت هي العملة التي تمت بها عملية الفوترة، وعليه في هذه الحالة يصبح التسبيق بالعملة الصعبة وسيلة لتمويل احتياجات الخزينة من جهة، ومن جهة أخرى وسيلة للحماية ضد خطر الصرف. [1]

ت. عملية تحويل الفاتورة: تعتبر بمثابة عقد تحل بمقتضاه شركة متخصصة تسمى وسيط، محل زبونها المسمى المنتمي، عندما تسدد فورا لهذا الأخير المبلغ التام لفاتورة لأجل محدد ناتج عن عقد وتتكفل بتبعة عدم التسديد، وذلك مقابل أجر، وبعبارة أخرى هو إتفاق يلتزم بموجبه شخص أو عدة أشخاص آخرين، نحو شخص أو عدة أشخاص آخرين، بمنح أو فعل أو عدم فعل شيء ما، حيث تمكن عملية تحويل الفاتورة المشاريع الإقتصادية من الحصول على الأموال اللازمة لمتابعة نشاطها عوضا عن إنتظار أجال إستحقاق الديون التي تمتلكها، ومن ثم يحمي المنتمي من التسوية القضائية أو الإفلاس في حالة التوقف عن الدفع، ضف إلى ذلك مساهمة هذا العقد في نمو وتقدم النشاطات التجارية. [2]

2. تقنيات التسوية (الدفع) والقرض:

تتخذ هذه التقنيات إلى نوعين وهما:

أ. الإعتماد المستندي: هو تعهد مكتوب يصدره بنك معين يسمى البنك المصدر للإعتماد أو البنك فاتح الإعتماد بناء على طلب أحد المستوردين من عملائه ووفقا لتعليماته، وسمي معطي الأمر لصالح شخص

[1] حفاف وليد، **محاضرات في تقنيات تمويل التجارة الخارجية**، مطبوعة موجهة لطلبة سنة أولى ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2021/2020، ص ص 27-28.

[2] حوت فيروز، **عقد تحويل الفاتورة في القانون الجزائري**، مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الإقتصادي، العدد 02، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، جوان 2018، ص 263، ص 265.

آخر يسمى المستفيد (المصدر)، بأن يدفع مبلغا معينا من النقود بالعملة المتفق عليها خلال فترة محددة مقابل تقديم مستندات معينة في عقد فتح الإعتماد، وبصورة عامة فالإعتماد المستندي يكون عادة لمدة معينة، ولا يمكن إلغاؤه خلال تلك المدة، كما قد يكون لصالح شخص أو شركة أو لأمره، بمعنى أن بإمكانه تحويله أو تظهيره، أو يكون لقاء عملية كاملة متكاملة، أو يكون لقاء مجموعة عمليات، أو يكون على مسؤولية البنك فاتح الإعتماد، أو على مسؤولية البنك المفتوح الإعتماد لديه. [1]

ب. التحصيل المستندي: هو تلقي بنك أمر ما من مصدر البضائع أو الخدمات بأن يحول مستندات شحن إلى مستورد في بلد آخر مقابل الحصول على قيمة هذه المستندات سواء ذلك نقدا أو مقابل توقيع على سفتجة تستحق في وقت لاحق، لقاء عمولة يدفعها العميل، فعملية التحصيل المستندي تعد وسيلة دفع حديثة تجرى عبر القنوات المصرفية سواءا بنكا أو مؤسسة مالية المعتمدة في الجزائر، فتتدخل هذه المؤسسات لتنفيذ هذه الوسيلة. [2]

ثانيا: تقنيات التمويل متوسط وطويل الأجل:

تتمثل تقنيات التمويل متوسط وطويل الأجل فيما يلي:

1. قرض المشتري:

هو قرض مصرفي متوسط أو طويل الأجل يمنح للمصدر الذي يمنح الآخر مهلة تسديد لزبونه (المستورد) وتتراوح مدة التسديد التي منحت للمستورد من طرف المصدر 18 شهرا، وهو عملية تمويل صفقة تصدير يتولى فيها المصدر تمويل الصفقة اعتمادا على موارده المالية أو الإعتماد على أحد المصارف عن طريق خصم مستحقاته (سندات الدفع أو الكمبيالة) لدى المصرف، وفي هذه العملية تقوم

[1] بوفلفل سهام، **محاضرات حول تمويل التجارة الدولية**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2020-2021، ص 39.

[2] رقية جبار، **التحصيل المستندي كوسيلة دفع في التجارة الخارجية**، مجلة الدراسات القانونية، العدد 02، جامعة يحيى فارس، المدية، جوان 2017، ص ص 3-4.

علاقة مباشرة بين المصدر، وهذا المصرف الذي يوفر التمويل اللازم لصفقة التصدير، وبعد انتهاء أجل الدفع المحدد أصلا بين المصدر المستورد يقوم البنك بتحصيل قيمة سداد الكمبيالة من المستورد. [1]

2. قرض المورد:

هو آلية من آليات تمويل التجارة الخارجية على المدى المتوسط والطويل، فهو قيام البنك بمنح قرض للمصدر لتمويل صادراته، ولكن هذا القرض هو ناشئ بالأساس عن مهلة للتسديد (قرض) يمنحها المصدر لفائدة المستورد، وبمعنى آخر عندما يمنح المصدر لصالح زبونه الأجنبي مهلة للتسديد، يلجأ إلى البنك للتفاوض حول إمكانية قيام هذا الأخير بمنحه قرضا لتمويل هذه الصادرات، ولذلك يبدو قرض المورد على أنه شراء لديون من طرف البنك على المدى المتوسط، كما يختلف قرض المورد عن قرض المشتري في وجهين على الأقل، فإذا كان قرض المشتري يمنح للمستورد بوساطة من المصدر، فإن قرض المورد يمنح للمصدر بعد منح هذا الأخير مهلة للمستورد، أما الوجه الثاني للإختلاف يتمثل في أن قرض المشتري يتطلب إبرام عقدين، في حين أن قرض المورد يتطلب إبرام عقد واحد يتضمن العقد المالي بالإضافة إلى الجانب التجاري للصفقة شروط وطرق تمويلها. [2]

3. التمويل الجزافي:

هو قيام أحد البنوك أو مؤسسات التمويل المتخصصة بشراء مجموعة من سندات الدين الناشئة عن التصدير، والتي تكون عادة لفترات متوسطة، ويفقد المشتري لهذا الدين كل الحق في متابعة المصدر، أو الأشخاص الذين قاموا بالتوقيع على هذه الورقة مهما كان السبب، كما يتم حصوله على فائدة تؤخذ عن الفترة الممتدة من تاريخ خصم الورقة إلى تاريخ الإستحقاق، ونظرا إلى أن المشتري حل محل المصدر في

[1] خديجة خالدي، **محاضرات في مقياس التمويل الدولي**، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، تلمسان، 2021/2020، ص 107.

[2] خالدي إبراهيم، **تقنيات تمويل التجارة الخارجية المتوسطة وطويلة الأجل**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018-2019، ص 46.

تحمل الأخطار المحتملة، فإن ذلك يقابله تطبيق معدل فائدة مرتفع نسبيا يتماشى مع طبيعة هذه الأخطار، كما يطلب مشتري الدين خطاب ضمان مصرفي غير مشروط وغير قابل للإلغاء من أحد البنوك المؤهلة للتعامل دوليا في بلد المستورد، ويكون عادة هو نفسه بنك المستورد. [1]

4. التأجير التمويلي:

يعتبر أداة تستخدمها البنوك أو شركات التأجير التي تكونها خصيصا لهذا الغرض لخلق استراتيجية تمويلية بديلة للإقراض، فهذه الأداة هي شكل من أشكال تمويل السلع الرأسمالية اللازمة للمنشآت الإنتاجية مثل المعدات والآلات الصناعية والزراعية، وذلك عن طريق عقود تأجير متوسطة أو طويلة الأجل توفر لها الأصول الرأسمالية اللازم لنشاطها مما يعفيها من مهمة تدبير الموارد المالية لإمتلاك هذه الأصول عن طريق الإقتراض ودفع ثمنها بالكامل، وحسب هذا النظام تقوم المؤسسة المؤجرة (المشتري) بشراء الأصل الرأسمالي بمواصفات محددة من مورد معين (المنتج) وتأجيره إلى المشروع الذي يحتاج إليه (المؤسسة المستأجرة) لمدة محددة من الزمن (متوسطة أو طويلة) في مقابل سداد قيمة إيجار محددة يتفق عليها فيما بينهما، وتسدد شهريا في أغلب الأحوال، وتزيد في مجموعها عن ثمن شراء الأصول المؤجرة بحيث يتحقق للمؤجر عائد معدله يقترب من معدل الفائدة على قرض بضمان. [2]

الفرع الثالث: أهمية التمويل البنكي

تكمن أهميته فيما يلي:

1. أهمية التمويل البنكي بالنسبة للمؤسسات:

تتجلى أهميته بالنسبة للمؤسسات فيما يلي:

- ✓ يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات لمواصلة نشاطها.

[1] بلعة جويدة، **المرجع السابق**، ص ص 83-84.

[2] حفاف وليد، **المرجع السابق**، ص 64.

✓ يعتبر وسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي إلى حالة الإنتعاش المالي.

✓ المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية (المقصود بالسيولة توفير الأموال السائلة الكافية لمواجهة الإلتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها، أو هي القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر كبيرة).

✓ استثمار الأموال في أصول أو موجودات منتجة اقتصاديا.

✓ توسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص ونشر ثقافة العمل الحر. [1]

2. أهمية التمويل البنكي بالنسبة للإقتصاد الوطني:

تبرز أهميته بالنسبة للإقتصاد الوطني فيما يلي:

✓ يعد من أهم الوسائل اللازمة لدفع عجلة التنمية نحو الأمام، وتحقيق الرفاهية الإجتماعية للأفراد، إذ بواسطته يتم انتقال الفوائد من الوحدات الإقتصادية ذات الفائض المالي إلى الوحدات ذات العجز المالي، كما أنه يعمل على تعبئة مدخرات الأفراد وتخصيص الأموال القابلة للإستثمار.

✓ القيام بمشاريع جديدة التي يترتب عليها توفير مناصب شغل تؤدي إلى الفضاء على البطالة.

✓ تشغيل الموارد يؤدي إلى رفع الإنتاج والإنتاجية، وهذا ما يساعد على التحكم في التضخم.

✓ يساهم في إعطاء الحركة والحيوية الضرورية لتحقيق وتيرة نمو اقتصادي.

✓ تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية.

✓ يساعد على إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة التي بها يزيد الدخل الوطني. [2]

[1] بابو هشام، لحسن نوال، **فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2020/2019، ص 41.

[2] معطا لله هشام، غشي الأمين، **دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الناشئة**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، غرداية، 2021/2020، ص ص 31-32.

3. أهمية التمويل البنكي بالنسبة للبنوك:

تظهر أهميته بالنسبة للبنوك فيما يلي:

✓ يعتبر المصدر الرئيسي لتحقيق الإيرادات، وذلك من خلال العوائد المحصلة لمقابلة المصروفات وتحقيق فوائد من عمليات التمويل نفسها لتعظيم الأرباح التي يتم توزيعها على المودعين والمساهمين.[1]

المطلب الثاني: ماهية تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات

تسعى الدولة الجزائرية لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات بحثا منها عن حل لمشكلة التنمية الإقتصادية، والإعتماد على موارد أخرى غير مورد المحروقات في صناعة سياستها الإقتصادية.

الفرع الأول: تعريف تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات

يعد تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات مفهوم حديثا النشأة، يعنى برفع صادرات الدولة في مختلف القطاعات باستثناء قطاع المحروقات.

1. تعريف الصادرات خارج قطاع المحروقات:

يمكن تلخيص أهم هذه التعاريف فيما يلي:

✓ الصادرات هي السلع أو الخدمات خارج قطاع المحروقات التي تنتجها إحدى الدول وتبيعها لدولة أخرى في مقابل سلع أو خدمات تنتجها هذه الدولة الأخرى، أو مقابل الذهب والعملات الأجنبية التي تلقى قبولا في التبادل الخارجي، أو مقابل دين سابق أو مقابل تعويضات ومنح معينة. [2]

✓ الصادرات هو نقل السلع والخدمات خارج قطاع المحروقات من دولة إلى دولة أخرى عن طريق البيع الذي يتم من خلال الأعوان الإقتصاديين، من أجل تصريف فائض وتحقيق أرباح مما يؤدي إلى زيادة العملة الصعبة. [1]

[1] مراعي بحرية، **المرجع السابق**، ص 55.

[2] عبد العزيز هيكل، **موسوعة المصطلحات الإقتصادية والإحصائية**، دار النهضة العربية للطباعة وللنشر، لبنان، 1986، ص 313.

يستنتج مما سبق عرضه من التعاريف فإن الصادرات خارج قطاع المحروقات هي بيع السلع أو الخدمات خارج قطاع المحروقات التي تنتجها إحدى الدول، حيث يتم من خلال الأعوان الإقتصاديين، من أجل تصريف فائض وتحقيق أرباح مما يؤدي إلى زيادة العملة الصعبة.

2. تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات:

يمكن تلخيص أهم هذه التعاريف فيما يلي:

✓ تنمية الصادرات هو رفع قيمة السلع والخدمات خارج قطاع المحروقات بصفة نهائية من مراكز إنتاجها داخل الوطن إلى مراكز تسويقها في الخارج مقابل قيمة مالية محددة تكون بالعملة الصعبة. [2]

✓ تنمية الصادرات هو زيادة مجموع قيم السلع والخدمات خارج قطاع المحروقات التي تقوم الدول ببيعها إلى الخارج، حيث ترسل من المقيمين إلى غير المقيمين في الدولة، وبالتالي زيادة العملة الصعبة.[3]

✓ تنمية الصادرات هو تحسين ورفع من قيمة مبيعات السلع والخدمات غير النفطية التي صنعت أو حولت من منطقة ما إلى خارج الحدود الوطنية لتلك المنطقة، تتم من قبل الأعوان المقيمين في الدولة إلى الأعوان المقيمين خارجها، من أجل اقتحام الأسواق الأجنبية وبالتالي تحقيق أرباح. [4]

يستنتج مما سبق عرضه من التعاريف فإن تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات هي رفع أو تحسين مجموع قيم السلع والخدمات خارج قطاع المحروقات التي تقوم الدول ببيعها إلى الخارج، وبالتالي زيادة العملة الصعبة.

---

[1] بن شني عبد القادر، **محاضرات حول تسيير عمليات التجارة الدولية**، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2022/2021، ص 40.

[2] مروة مومن، **أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الإقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2023/2022، ص 28.

[3] دينا عمر، **أثر الصادرات على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة**، مجلة تنمية الرافدين، العدد 85، جامعة الموصل، العراق، 2007، ص 131.

[4] موسى سهام، **إستراتيجيات تطوير الصادرات كمدخل للريادة الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018/2017، ص ص 38-39.

الفرع الثاني: آليات تشجيع تنمية الصادرات خارج المحروقات

تتمثل آليات تشجيع تنمية الصادرات خارج المحروقات فيما يلي:

1. الآليات الجبائية: وتشمل ما يلي:

- ✓ الإستثناءات الضريبية كالإعفاء من ضريبة الأرباح.
- ✓ إعفاء مستلزمات الإنتاج المستوردة من الرسوم الجمركية أو إعادتها بعد التصدير.

2. الآليات المالية والمصرفية: وتشمل ما يلي:

- ✓ تقديم الدعم المالي للمؤسسات المصدرة بشكل مباشر أو غير مباشر.
- ✓ الإعانات الخاصة بالمدخلات الوسيطة.
- ✓ تقديم القروض لتمويل الصادرات بأسعار فائدة رمزية.
- ✓ تعديل سعر الصرف للمصدر. [1]

3. الآليات الجمركية: وتشمل ما يلي:

أ. نظام التصدير المؤقت: يقوم هذا النظام على أن البضائع المرسلة إلى الخارج قصد إعادة تحويلها أو عرضها في المعارض، أو أية تظاهرة أخرى يمكنها أن تصدر بصفة نهائية انطلاقا من الخارج.

ب. نظام القبول المؤقت: هو النظام الذي يسمح بأن يقبل في الإقليم الجمركي البضائع المستوردة المعدة للتصدير خلال مدة معينة مع وقف الحقوق والرسوم للتصدير، ودون تطبيق المحظورات ذات الطابع الإقتصادي.

ت. نظام إعادة التموين بالإعفاء: هو النظام الذي يسمح باستيراد بالإعفاء من الحقوق والرسوم عند استيراد بضائع متجانسة من حيث نوعيتها وجودتها وخصائصها التقنية.

[1] بن يوب فاطمة، **تنمية الصادرات غير النفطية كبديل للتنويع الإقتصادي في الجزائر**، تاريخ التصفح: 2024/08/15، منشور على موقع: **https://fsecg.univ-guelma.dz/sites/default/files/11_0.pdf**

ث. نظام المستودع الجمركي: هو النظام الذي يتم بموجبه تخزين البضائع في محلات تعينها الجمارك لمدة معينة مع وقف الحقوق والرسوم الجمركية، وتدابير الخطر ذات الطابع الإقتصادي. [1]

الفرع الثالث: أهمية تنمية الصادرات خارج المحروقات

تكمن أهميته في تنمية الصادرات خارج المحروقات فيما يلي:

✓ تنويع التركيبة السلعة لهذه الصادرات لضمان إستقرار حصيلتها، عن طريق وضع برنامج للتوسع في تصدير السلع المصنعة ونصف المصنعة، وكذا زيادة قدرات الإنتاج في المؤسسات التي تغذي السوق الداخلي خاصة بالإنتاج الصناعي.

✓ خلق وحدات جديدة للإنتاج من أجل التصدير، والعمل على رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية للصناعات التصديرية من أجل تعزيز المركز التنافسي لصادرات البلد في الأسواق الخارجية.

✓ الربط بين الإنتاج المحلي والتصدير، وكذا فتح أسواق خارجية أمام المنتجات الصناعية المحلية يزيد من الطلب على هذه المنتجات، مما يؤدي إلى تشجيع التوسع في برنامج التنمية الصناعية بالداخل.

✓ الإهتمام بالمنتجات التي تتمتع فيها بميزة تنافسية في برنامجها الصناعي، مثل المنتجات المصنعة من المواد الطبيعية التي تتوفر عليها هذه الدول، والمنتجات كثيفة العمل، كالمنسوجات والمنتجات البلاستيكية والأثاث. [2]

✓ إزالة المعوقات التي تقيد قدرة الدولة على التصدير وتحسين الأنشطة التي سوف تزيد من الصادرات.

[1] خالد بن جلول، **أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الإقتصادي**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2009/2008، ص 130.

[2] بوالعام سميرة، **أثر تطور الصادرات على التنمية الإقتصادية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2001، ص ص 95-96.

✓ العمل على تحقيق التوزيع الجغرافي للصادرات من خلال تنويع الأسواق، وكذا إعطاء أولوية خاصة لتطوير علاقات التبادل التجاري فيما بينها، بحيث تنخفض حدة المنافسة في هذه الدول، مما يضمن تحرير التبادل التجاري. [1]

✓ وجود مصادر أساسية يمكن الإعتماد عليها لتوفير الإحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم، لاسيما أن المصادر الأخرى من المواد الأولية لا تتصف بالإستقرار والإستمرارية، لأجل هذا تسعى الحكومة الجزائرية إلى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات كعملية تنموية طويلة الأجل لتفادي أي انخفاض في أسعار البترول.

✓ زيادة معدلات النمو الإقتصادي، والذي بدوره يؤدي إلى رفع مستوى التشغيل في المجتمع الجزائري.

✓ تقليص التبعية للمحروقات التي تعاني منها الجزائر مند عقود، وكذا زيادة الإيرادات الخارجية التي تدخل في إنعاش الإقتصاد الوطني. [2]

المطلب الثالث: دور التمويل البنكي في تنمية الصادرات خارج المحروقات

إن لدور التمويل البنكي أهمية بالغة في تنمية الصادرات خارج المحروقات سواء بالنسبة للدولة المصدرة أو المؤسسات المصدرة.

الفرع الأول: أهمية التمويل البنكي في تنمية الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للدولة المصدرة

تتمثل أهمية التمويل البنكي في تنمية الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للدولة المصدرة فيما يلي:

[1] مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في الجزائر**، مذكرة الماجستير، معهد العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، غرداية، 2011/2010، ص ص 94-95.

[2] زواوي فضيلة، **إشكالية الصادرات خارج قطاع الصادرات في الجزائر وإجراءات ترقيتها**، مجلة أبعاد إقتصادية، العدد 02، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2017، ص 379.

✓ تقديم الدعم والتمويل المالي لكل عمليات التجارة الخارجية، حيث أن حركات النقل الكبيرة عن طريق السفن، وجميع وسائل النقل التي تعبر الحدود تتم بعد قيام البنوك بعملية تمويلها وسدادها وضمانها لعملية التجارة الخارجية، فكل هذه المبادلات تنشط بمبالغ كبيرة من طرف البنك، يتم بطريقة سهلة عن طريق البنوك.

✓ تشجيع المعاملات والتبادلات الخارجية من خلال منح الإئتمان على هذا النوع من النشاطات الإقتصادية التجارية عن طريق مجموعة الأدوات للدفع أكثر ضمان وسهولة لسداد قيمة هذا التبادل.

✓ التقليل من الأخطار التي قد تعترض سير عملية التصدير، وحماية البنك باعتباره وسيط في ضمان الطرفين، وكذا توسيع نطاق التعامل بهذا النوع من الأنشطة الإقتصادية التجارية.

✓ انعاش الأسواق المالية بوسائل وأدوات تمويل حديثة، وكذا جلب العملة الصعبة من أسواق مالية أخرى، كما تساعد البنوك على اكتساب سمعة محليا ودوليا. [1]

✓ العمل على تثمين الإنتاج الوطني وترشيد الواردات، وكذا تعزيز قدرات التصدير، وترقية الصادرات وتسهيل عملية التصدير. [2]

الفرع الثاني: أهمية التمويل البنكي في تنمية الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للمؤسسات المصدرة

تتمثل أهمية التمويل البنكي في تنمية الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للدولة المصدرة فيما يلي:

✓ تساهم في تغطية القصور في الموارد المالية للمؤسسات المصدرة التي تستهدف النمو السريع، بالإضافة إلى سد الفجوة في مصادر تمويلها الخارجية.

---

[1] بوراس صالح، قاسمي عبد الرزاق، **دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2019/2018، ص 53.

[2] اللحياني ليلى، **استراتيجية الدولة الجزائرية لترقية الصادرات: من الإنفتاح الإقتصادي إلى سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج قطاع المحروقات**، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، العدد 03، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، 2023، ص 570، ص 573.

✓ تعتبر أحد أفضل المصادر الخارجية لتمويل المشاريع الإقتصادية والإستثمارية والخدمية للمؤسسات المصدرة.

✓ التشجيع على إنشاء مشروعات لتقديم المنتجات والخدمات اللازمة للشركات الجديدة، يترتب عنه زيادة المشروعات الوطنية الجديدة وتنشيط الصناعات الأخرى، ومن ثم خلق فرص عمل جديدة. [1]

✓ حماية المؤسسات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية والطبيعية، وكذا تشجيع المشاركة في المعارض الدولية واقتحام الأسواق الدولية.

✓ تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء لإستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير، أو أثناء العملية التصديرية أو تسهيل العمليات المالية.

✓ تقريب المصدرين الجزائريين من المتعاملين الأجانب وتزويدهم بالمعلومات عن الزبائن والموردين والأسواق الدولية.[2]

✓ تسهيل علاقة بين المصدر والمستورد فبالنسبة للمصدر يجب أن يكون لديه الضمان بأنه سيقبض قيمة بضاعة المصدرة عند التسليم وثائق شحنها إلى البنك دون أي تأخير طالما هذه الوثائق مستوفية لشروط الإعتماد، أما بالنسبة للمستورد فإنه يضمن أن البنك لا يدفع المبلغ إلا بعد تسليمه وثائق شحن لبضائع المتعاقد عليها مستوفية لكافة شروط الإعتماد، فمن خلال مختلف تقنيات التمويل البنكي يتم تقريب فيما بين وجهات النظر للمتعاملين وتوفير الضمانات اللازمة لها، وكذا خلق جو من الثقة والأمان لدى المتعاملين. [3]

---

[1] طالبي سميرة، **سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر: الإستثمار الأجنبي المباشر آلية للتصدير**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 09، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ديسمبر 2017، ص ص 42-43.

[2] اللحياني ليلى، **المرجع السابق**، ص 570، ص 573.

[3] بن قدور بلال، بن طيب ياسين، **دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2022/2021، ص ص 46-47.

✓ منح تسهيلات للدفع للمشتري الأجنبي إما من قبل المصدر نفسه بالحصول على قرض المورد أو من قبل بنكه عن طريق قرض المشتري، كما توجد تسهيلات تمويلية خصوصية تسعى إلى تشجيع قطاع ما.

✓ تقديم المعلومات الضرورية عن البلد المستهدف، فيما يخص التشريع النقدي والمالي والتنظيمي.

✓ الحصول على المعلومات التجارية غير المتوفرة عن الشريك الأجنبي.

✓ المساعدة عند مفاوضة العقد التجاري من خلال تحرير العقد بصفة سلمية لتفادي التناقضات مستقبلا، وكذا الإستفادة من النصح فيما يخص شروط الدفع والضمانات التي بها المشتري. [1]

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة نقطة الإنطلاق لأي باحث، حيث تساعد على فهم أو إدراك موضوع البحث، وكذا تحديد منهجية الدراسة وأسلوبها، بالإضافة إلى إيجاد حلول لبعض المشاكل التي قد تواجهه في إعداد هذه الدراسة.

المطلب الأول: الدراسات المحلية

يمكن تلخيص هذه الدراسات فيما يلي:

الفرع الأول: الدراسات المتعلقة بالتمويل البنكي

تتمثل هذه الدراسات فيما يلي:

[1] إلهام بن عجال، **آليات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات " واقع وآفاق "**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2017/2016، ص ص 87-88.

1. دراسة لطروش أبو بكر الصديق، بعنوان: دور البنوك في تمويل التجارة التجارية: [1]

هدفت هذه الدراسة إلى المساهمة في إعطاء صورة حية عن النظام المصرفي وجهازه المكلف بتمويل التجارة الخارجية، بالإضافة إلى تقديم أهم التقنيات والطرق المستعملة في تمويل التجارة الخارجية، ومعرفة مدى تطبيقها في الجزائر.

تمثلت إشكالية هذه الدراسة في: **كيف يمكن أن تساهم البنوك التجارية في تمويل التجارة التجارية؟**

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي مع إستعمال أسلوب الإستقراء، كما تم استخدام الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى:

✓ البنوك التجارية تعد مصدر لتمويل التجارة الخارجية، حيث تستخدم البنوك العديد من الأدوات والتقنيات التيسير المعاملات التجارية الخارجية، وذلك بمختلف الضمانات التي تقدمها كل تقنية.

✓ التجارة الخارجية هي الركيزة الأساسية لأي بلد، حيث تولي لها مختلف دول العالم اهتماما كبيرا لأنه مهما اختلفت النظم السياسية في هذه الدول فإنها لا تستطيع الإكتفاء الذاتي.

✓ البنوك هي مؤسسات مالية تقوم بتقديم الخدمات المصرفية لزبائنها من خلال إستلام الودائع مقابل فوائد من أجل إستخدامها في عمليات الإقراض وعمليات مالية أخرى بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الإقتصاد القومي، وتباشر عمليات تنمية الإدخار والإستثمار المالي في الداخل والخارج بما يساهم في إنشاء المشروعات.

[1] لطروش أبو بكر الصديق، ديدوح إلياس، **دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2021/2020.

2. دراسة بلفاضل حمو، بعنوان: دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية: حالة الصادرات الجزائر: [1]

هدفت هذه الدراسة إلى المساهمة في إعطاء صورة حية عن النظام المصرفي وجهازه المكلف بتمويل التجارة الخارجية، بالإضافة إلى تقديم أهم التقنيات والطرق المستعملة في تمويل التجارة الخارجية، ومعرفة مدى تطبيقها في الجزائر.

تمثلت إشكالية هذه الدراسة في: **كيف يستطيع جهاز حساس مثل النظام المصرفي أن يقوم بدوره من خلال تمويل التجارة الخارجية في ظل القيود والعراقيل التي يواجهها ؟**

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي مع إستعمال أسلوب الإستقراء، كما تم استخدام الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة محل الدراسة.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى:

✓ النظام المالي البنكي الجزائري يسير وفق سياسة مخططة تابعة للدولة، تخضع لمراسيم حكومية مما جعل من البنوك التجارية مجرد صناديق حكومية غائبة تماما عن أداء دورها الفعلي خاصة على مستوى التجارة الخارجية.

✓ البنوك التجارية تعد الضامن الوحيد لتحقيق الإستقلال الإقتصادي من خلال المزايا التي يتمتع بها، باحتوائها على شبكات ضخمة للمراسلة العالمية، كما تلعب دور المرشد الأمثل للمتعاملين الإقتصاديين عن طريق تقديم المساعدة لوضع سياسة تصديرية محكمة مبنية على دراسات علمية تفتح أمامها الطريق للدخول للأسواق بصفة مستمرة.

✓ البنوك التجارية لا زالت غائبة عن أداء دورها الفعلي في مجال ترقية الصادرات، واكتفت فقط بتسهيلها للمعاملات التجارية الخارجية والسعي وراء تحقيق أقصى ربح ممكن، بغض النظر عن سياسة ترقية

[1] بلفاضل حمو، **دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية: حالة الصادرات الجزائر**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2020/2019.

الصادرات وضرورة تسخيرها لدعم المؤسسات الناشئة لترقية مستواها الإنتاجي حتى تتمكن من الخروج إلى المنافسة الدولية.

3. دراسة شربي محمد الأمين، بعنوان: أهمية ودور تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية: [1]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إمكانية تطبيق بعض التقنيات العالمية المستعملة في تمويل الصادرات وتأمين قروض التصدير، والتي من شأنها تحقيق نتائج أكثر نجاعة وفعالية، بالإضافة إلى إبراز أهمية ودور كل من متغيري تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية وتطوير الصادرات غير النفطية.

تمثلت إشكالية هذه الدراسة في: **ما مدى مساهمة عمليتي تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر ؟**

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كما تم استخدام أدوات التحليل الإحصائي في تحليل بيانات الصندوق الخاص بترقية الصادرات غير النفطية، والشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات، ووزارة التجارة، والديوان الوطني للإحصائيات، والنشرات التي يصدرها بنك الجزائر، والمديرية العامة للجمارك ومختلف التقارير إما من الهيئات الرسمية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى:

✓ الصادرات لم تعد كما كانت في السابق مصدرا لتصريف الفائض من المنتوجات فقط، بل أصبحت الصادرات في الوقت الراهن تساهم في النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية من خلال زيادة الدخل

[1] شربي محمد الأمين، **أهمية ودور تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/2010.

الوطني، وزيادة فرص التشغيل، والحصول على النقد الأجنبي من أجل استعماله في تسوية المدفوعات الدولية.

✓ الصادرات النفطية لا زالت تهيمن على إجمالي الصادرات، كما أن تصدير النفط لا زال يشكل موردا هاما ورئيسيا لإيرادات ومداخيل الدولة، كما أننا لم نشهد أي تحسن يذكر في الصادرات غير النفطية خلال كل سنوات الدراسة.

✓ تمويل الصادرات في الجزائر لا يعتبر كمحرك ودافع لتنشيط الصادرات غير النفطية، ويرجع ذلك ربما إلى الضعف الكبير في قيم تمويل الصادرات غير النفطية المقدمة من قبل صندوق الخاص بترقية الصادرات، وهذا الأخير مكلف بتمويل الصادرات في الجزائر.

الفرع الثاني: الدراسات المتعلقة تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات

تتمثل هذه الدراسات فيما يلي:

1. دراسة مشري إيناس، كرايمية ندى، بعنوان: متطلبات ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر: [1]

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إبراز الوسائل والإجراءات والتدابير التي اعتمدتها الجزائر في إطار إستراتيجية تنمية وترقية الصادرات خارج المحروقات.

تمثلت إشكالية هذه الدراسة في: **ما هي أبرز المتطلبات التي تفرضها المرحلة الراهنة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر ؟**

[1] مشري إيناس، كرايمية ندى، **متطلبات ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2021-2022.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي عند التعرض لمفاهيم تتعلق بالتجارة الخارجية، وكذا المنهج التحليلي من خلال تحليل المعطيات والأرقام، كما يجب استخدام المنهج الإحصائي من خلال الإستعانة ببعض الجداول، وقد تم استعمال بيانات الصادرات في الجزائر.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى:

✓ اعتمدت السلطات المعنية على جملة من الإجراءات المتمثلة في ترسانة من القوانين والتشريعات ذات صلة بتنظيم التجارة الخارجية مع إنشاء هياكل مؤسسية داعمة للتصدير في الجزائر.

✓ بالنظر إلى تطوير حجم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات فإن الإجراءات والآليات المعتمدة لم تنجح في تحقيق الأهداف المسطرة إلى حد كبير.

✓ لزيادة الإجراءات والآليات المعتمدة حاليا لترقية الصادرات خارج المحروقات يمكن تبني العديد من الإجراءات الداعمة لهذا المسعى أهمها الدورات التكوينية للمصدرين، وتيسير الحصول على سجلات وتراخيص الإستيراد من خلال اعتماد شباك الوحيد، وذلك لزيادة المصدرين وعمليات التصدير، بالإضافة إلى اقتباس عوامل النجاح التي تتمتع بها دول أخرى.

2. دراسة إلهام بن عجال، بعنوان: آليات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات " واقع وآفاق ": [1]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف القطاعات المعنية بتطوير الصادرات غير النفطية ومدى مساهمتها في تنويع الإقتصاد الوطني، وعلى المشكلات التي يعاني منها قطاع التصدير خارج المحروقات والحلول الممكنة.

تمثلت إشكالية هذه الدراسة في: **كيف يمكن تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات ؟**

[1] إلهام بن عجال، **آليات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات " واقع وآفاق "**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2017/2016.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي لوصف وتقدير موضوع آليات تشجيع قطاع الصادرات بشكل عام، فضلا عن المنهج التاريخي الذي يسرد نظريات التجارة الخارجية وواقع الصادرات في الدول النامية، بالإضافة إلى المنهج التحليلي في وصف للبيانات الإحصائية وتحليلها وتفسيرها.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى:

- ✓ عرفت مجموعة من الدول النامية رفع مساهمتها في التبادلات الدولية بتغيير تخصصها في الإنتاج.
- ✓ الإطار التحفيزي لتشجيع الصادرات في الجزائر متنوع لكنه يبقى غير كاف.
- ✓ عائدات الصادرات غير مستقرة لعدم تنوع هيكل الصادرات الجزائرية.
- ✓ ترقية الصادرات مرتبطة بوضع إستراتيجية واضحة للنهوض بالقطاعات الإقتصادية المختلفة.

3. دراسة بلقلة براهيم، بعنوان: آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الإقتصادي: [1]

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة إلقاء الضوء على أهم التجارب الدولية المعتمدة في تنمية الصادرات، للتعرف على حقيقة وأبعاد هذه الإستراتيجية، وكيفية الإستفادة منها في سبيل تنمية وتنويع صادراتها الغير نفطية، بالإضافة إلى محاولة توضيح أهم الوسائل والجهود التي تعتمدها إستراتيجية تنمية الصادرات، ومدى ملائمة الوسائل المعتمدة.

تمثلت إشكالية هذه الدراسة في: **ما هي الآليات التي يمكن إتباعها لتنمية وتنويع الصادرات بهدف تحفيز النمو الإقتصادي ؟**

[1] بلقلة إبراهيم، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الإقتصادي**، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009/2008.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الإستنباطي لتوصيف المفاهيم النظرية، فضلا عن المنهج الإستقرائي لدراسة هيكل الصادرات الجزائرية، كما تم استخدام بيانات للصادرات خلال الفترة (1990-2007).

وقد توصلت هذه الدراسة إلى:

- ✓ لا توجد أي علاقة بين نمو الصادرات خارج المحروقات ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وكذا معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ وجود علاقة سببية باتجاه واحد بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو الصادرات الإجمالية، في حين أن نمو الصادرات لا تؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي، ولا معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ لا توجد أي علاقة بين نمو الصادرات خارج المحروقات ونمو الناتج المحلي الإجمالي، وكذا معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

يمكن تلخيص هذه الدراسات فيما يلي:

الفرع الأول: الدراسات المتعلقة بالتمويل البنكي

تتمثل هذه الدراسات فيما يلي:

1. Study Ludovic Vigneron, Relations de Clienteles Bancaire et Conditions de Financement des PME:" Une Etude Empirique d'une Grande Banque Française: [1]

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن علاقات عملاء البنوك وشروط تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] Ludovic Vigneron, **Relations de Clientèle Bancaire et Conditions de Financements des PME:" une Etude Empirique d'une Grande Banque Française,** Thèse de doctorat, Univ-Lille 2, 2005.

تمثلت إشكالية هذه الدراسة في: **فيما تتمثل علاقات عملاء البنوك وشروط تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟**

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، كما تم استخدام البيانات والمعلومات كأداة لجمع المعلومات.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى:

✓ البنك يعتمد على إستراتيجيات إدارة المخاطر تكون متباينة نسبة إلى نوع العملاء، ويمكنها أن تكون متمركزة في الأرصدة الدائنة والمدينة للميزانية بدلا عن وضعية المدين الإقتصادية، حيث شمل التحليل الإقتصادي عينة مكونة من 5401 مؤسسة لإثبات العلاقات طويلة التي تكتنف قرار التمويل.

2. Study Hapette Emmanuel, La Banque de Détail dans l'Union Européenne : Quels Acteurs dans quel Marché ? [1]

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الخدمات المصرفية للأفراد في الإتحاد الأوروبي.

تمثلت إشكالية هذه الدراسة في: **ما هي الجهات الفاعلة في سوق الإتحاد الأوروبي ؟**

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، كما تم استخدام البيانات والمعلومات كأداة لجمع المعلومات.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى:

✓ وجود صعوبات وعوائق في مسائل تقنية تعترض أنواع محددة من البنوك، وهي بنوك التجزئة لتحليل مخاطر القروض، وتصنيفها إلى نوعين: معلومات خارجية تتصل بالمشروع، ومعلومات داخلية ترتبط بأساليب إدارة البنك لمخاطر التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] Hapette Emmanuel, **La Banque de Détail dans l'Union Européenne : Quels Acteurs dans quel Marché ? PARIS**, Thèse de doctorat, Université- Paris Dauphine, 2005.

الفرع الثاني: الدراسات المتعلقة تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات

تتمثل هذه الدراسات فيما يلي:

1. Study GIRARD Chantal, Les structures de financement des exportations de la Cote D'ivoire: [1]

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز سياسة ترقية الصادرات وآثارها على النمو الإقتصادي.

تمثلت إشكالية هذه الدراسة في: **ما هو أثر سياسة ترقية الصادرات على النمو الإقتصادي ؟**

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، كما تم استخدام البيانات والمعلومات كأداة لجمع المعلومات.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى:

✓ الدول التي قامت بتطبيق سياسة إحلال الواردات، وتبني سياسة ترقية الصادرات حققت أحسن أداء سواء فيما تعلق بالنمو الإقتصادي أو التشغيل.

✓ الشركات المتعددة الجنسيات المتواجدة في الدول النامية سمحت بتطوير صادرات الدول الصناعية الجديدة، وذلك إما عن طريق الفروع الصناعية لهذه الشركات في الدول الصناعية الحديثة أو عن طريق التعاقد من الباطن مع هذه الشركات بالنسبة لهذه الدول.

2. Study SKJORTEN F. Petter, L'importance du financement à l'exportation dans les pays en voie de développement: [2]

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أهمية تمويل الصادرات في الدول السائرة في طريق النمو.

تمثلت إشكالية هذه الدراسة في: **ما هي أهمية تمويل الصادرات في الدول السائرة في طريق النمو؟**

[1] GIRARD Chantal, **Les structures de financement des exportations de la Cote D'ivoire,** Thèse de doctorat, Université Paris1 Pantheon-Sorbonne, Paris, France, 1982.

[2] SKJORTEN F. Petter, **L'importance du financement à l'exportation dans les pays en voie de développement,** Thèse de doctorat en sciences économiques, Université de Montpellier1, France, 1974.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، كما تم استخدام البيانات والمعلومات كأداة لجمع المعلومات.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى:

- ✓ القروض الممنوحة لتمويل الصادرات يجب أن تمنح بمعدل فائدة تحفيزي، وهذا يرجع لما للصادرات من أهمية كبيرة في النمو الإقتصادي والإجتماعي.
- ✓ المنافسة الدولية فيما يخص القروض الممنوحة لتمويل الصادرات في الدول المتقدمة تشكل عائقا كبيرا لدول العالم الثالث.
- ✓ الضعف الشديد للموارد المالية لهذه الدول مما يؤدي إلى صعوبة أو إستحالة تصدير منتجاتها نحو أسواق الدول المتقدمة.

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

يمكن أن تتجلى أوجه مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة في ثلاث (03) أوجه، وهي المتمثلة في أوجه التشابه وأوجه الإختلاف وأوجه الإستفادة.

يمكن تلخيص أهم أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، بالإضافة إلى أوجه الإستفادة من الدراسات السابقة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): أوجه التشابه والإختلاف بين الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

أوجه التشابه	أوجه الإختلاف	أوجه الإستفادة
✓ **أهداف الدراسة:** تتشابه الدراسة الحالية والدراسات السابقة من حيث أهداف الدراسة، والمتمثلة في إبراز دور البنوك في تنمية الصادرات خارج المحروقات. ✓ **منهج الدراسة:** تتشابه الدراسة الحالية والدراسات السابقة من حيث منهج الدراسة، والمتمثل في المنهج الوصفي الذي يتناسب مع طبيعة موضوع البحث.	✓ **إشكالية الدراسة:** تختلف الدراسة الحالية والدراسات السابقة من حيث إشكالية الدراسة المطروحة في كل دراسة، فكل منها لها إشكاليتها الخاصة بها التي تتناسب عنوانها ومنهجية دراستها. ✓ **أسلوب الدراسة:** تختلف الدراسة الحالية والدراسات السابقة من حيث أسلوب الدراسة، فكل الدراسات السابقة اعتمدت على أسلوب دراسة حالة، في حين أن الدراسة الحالية اعتمدت أسلوب دراسة تحليلية. ✓ **المؤسسة محل الدراسة:** تختلف الدراسة الحالية والدراسات السابقة من حيث المؤسسة محل الدراسة، فمعظم الدراسات السابقة ركزت على الجهات المتعلقة بوزارة المالية، في حين أن الدراسة الحالية ركزت على البنوك العمومية التي لها فروع في الخارج. ✓ **نتائج الدراسة:** تختلف الدراسة الحالية والدراسات السابقة من حيث نتائج الدراسة، فكل دراسة من هذه الدراسات لها نتائجها خاصة بها تختلف عن غيرها.	✓ الإطلاع على أهم جوانب الموضوع سواء الجانب النظري والجانب التطبيقي. ✓ التعرف على طبيعة موضوع الدراسة. ✓ إعداد خطة مناسبة لدراسة موضوع الدراسة. ✓ تحديد المنهج المناسب لمعالجة موضوع الدراسة. ✓ اختيار أسلوب الدراسة المناسب لدراسة الموضوع. ✓ تحديد أدوات الدراسة المناسبة لمعالجة موضوع الدراسة.

خلاصة الفصل:

يستنتج مما سبق أن التمويل البنكي هو توفير الأموال اللازمة من طرف الجهاز المصرفي للمؤسسات بغرض القيام بمشاريع اقتصادية وتطورها في شكل القروض، يتم تسديدها خلال فترة محددة، بينما الصادرات خارج قطاع المحروقات هي عبارة عن بيع السلع أو الخدمات خارج قطاع المحروقات التي تنتجها إحدى الدول، حيث يتم من خلال الأعوان الإقتصاديين، من أجل تصريف فائض وتحقيق أرباح مما يؤدي إلى زيادة العملة الصعبة، كما أن تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات هي رفع أو تحسين مجموع قيم السلع والخدمات خارج قطاع المحروقات التي تقوم الدول ببيعها إلى الخارج، وتكمن أهمية دور التمويل البنكي في تنمية الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للدولة المصدرة في انعاش الأسواق المالية بوسائل وأدوات تمويل حديثة، وكذا جلب العملة الصعبة من أسواق مالية أخرى، كما تساعد البنوك على اكتساب سمعة محليا ودوليا، أما بالنسبة للمؤسسات المصدرة تتجلى أهميته في تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء لإستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير، أو أثناء العملية التصديرية أو تسهيل العمليات المالية.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية لسياسة فتح فروع بنكية في الخارج

تمهيد:

تبنت الجزائر نهجا جديدا في سعيها لتنمية الصادرات خارج المحروقات، وذلك لما تواجه اقتصادات الدول النفطية، التي تعتمد على مورد اقتصادي ناضب، تتأثر أسعاره وصادراته بالتطورات في أسواق النفط الخارجية، الذي أثر سلبا على مسارها التنموي، حيث أن زيادة التجارة الخارجية لا تتحقق إلا من خلال توسيع شبكة مصادر الإيرادات العامة والتنويع في الصادرات خارج قطاع المحروقات، بالتركيز على القطاع البنكي لما له أثر كبير على باقي القطاعات مثل القطاع الزراعي، القطاع الصناعي، القطاع التجاري، القطاع السياحي، عن طريق سياسة فتح فروع بنكية في الخارج التي تسهل العمليات التجارية من التصدير والإستيراد، إذ قامت السلطات الجزائرية بفتح فروع بنكية لثلاثة (03) بنوك عمومية جزائرية، متمثلة في البنك الوطني الجزائري، والقرض الشعبي الجزائري، وبنك الجزائر الخارجي.

المبحث الأول: التعريف بالبنوك التي لها فروع في الخارج

تعد البنوك الجزائرية التي لها فروع في الخارج قليلة العدد (03 بنوك) وحديثة النشأة (نشأت في سنة 2023)، وهي أكبر البنوك العمومية في الجزائر القادرة على مواكبة الأنظمة المصرفية الأجنبية.

المطلب الأول: البنك الوطني الجزائري

يعتبر البنك الوطني الجزائري من البنوك التي نشأة بعد الإستقلال، كما يدل عليه اسمه فهو بنك عمومي يختص في القيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو في الخارج.

الفرع الأول: تعريف البنك الوطني الجزائري

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها وتشريع التجاري والتشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها.

على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال 20 مليون دج، إلا أن هذه الوضعية أختلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية، حيث سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال معدل 5%، ويمكن أن يصل إلى حد مبلغ المساهمة الدولة في رأس ماله.

وتم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك الدولة حسب القانون الأساسي، فإن جميع البنك يسير من قبل رئيس مدير عام، ومجلس إدارة من مختلف الوزارات، ويعمل كبنك ودائع قصير وطويل الأجل، وتميل مختلف حاجيات الإستغلال والإستثمارات لجميع أعوان الإقتصاد في كافة القطاعات الإقتصادية مثل الصناعة والتجارة والزراعة، ... الخ، كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط

المالي بوضع القروض على المدى القصير والمساهمة في الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل.

وحتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا كانت له حق الإمتياز في تمويل القطاع الزراعي بتقديم الدعم المالي والقروض، وهذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

وفي 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم، تسير وفقا لقوانين 88-01 و88-03 في 12 جانفي 1988 وقانون 88-119 في 21 جوان 1988، وقانون 88-177 في 28 سبتمبر من نفس السنة وبقانون التجاري.

وبقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري (BNA)، حيث يقع في شارع شي غيفارة، بالجزائر، ومدتها 99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي للسجل التجاري. [1]

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري فيما يلي:

[1] الصادق سعيدات، تومي زرباني، تومي قرعاني، **دور البنوك التجارية في التنمية الإقتصادية، مذكرة الليسانس**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013/2012، ص ص 71-73.

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري:

المصدر: الصادق سعيدات، تومي زرباني، تومي قرعاني، المرجع السابق، ص 74.

الفرع الثالث: مهام البنك الوطني الجزائري

تتمثل مهام البنك الوطني الجزائري فيما يلي:

- ✓ تنفيذ خدمات الدولة لموضوع الإئتمان القصير ومتوسط الأجل وضمان كتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف والتسليف على البضائع الخصم الإعتمادات المستندية.
- ✓ خصم الأوراق التجارية لتلبية حاجة الزبون للسيولة.
- ✓ قبل ظهور بنك التنمية الريفية كان يقوم بمنح الإئتمان الزراعي لقطاع السير ذاتيا مع المساهمة في مراقبة الإنتاج الزراعي.
- ✓ يمنح كل أشكال القروض والتسبيقات للمتعاملين الإقتصاديين، بالإضافة إلى تحصيل كل التسديدات النقدية.
- ✓ تقديم القروض للصناعة العامة والخاصة.
- ✓ تقديم ضمانات لجميع الأسواق العمومية في حالة العجز عن تقديم ضمان عند إنجاز الصفقات.
- ✓ إكتساب أو شراء كل السندات التجارية.
- ✓ التحصيل أو التسديد لصالح زبائنه بأمر منه، وهو عبارة عن وسيط في المعاملات التجارية.
- ✓ التعامل مع كل البنوك التجارية المتعارف عليها في المهنة البنكية، وكل عمليات الصرف مع العمولات الأجنبية وعمليات القرض في إطار التشريع المعمول به، والقوانين التي تنظم البنوك في الجزائر.
- ✓ قبول الودائع من الجمهور بنوعيه التجاري، والأهم يقوم بالخدمات المهنية للمؤسسات.
- ✓ تلبية حاجيات المؤسسات العامة والخاصة في مجالات التمويل الإستثمارات بقروض التشغيل والخدمات الضرورية أثناء النشاط الإقتصادي.

✓ يشارك في مجال قروض الإستثمار في إنشاء مؤسسات جديدة، وفي هذا المجال البنك الوطني الجزائري يقدم قروض التجهيز للمؤسسات الحديثة التابعة للقطاع الخاص، ويساهم في التنمية الإجتماعية والإقتصادية، وهذا يمنحه قروض مصغرة. [1]

المطلب الثاني: بنك القرض الشعبي الجزائري

يعتبر بنك القرض الشعبي الجزائري من أهم البنوك التي تقوم بمنح القروض وكذا تقديم أكبر الخدمات ذات الجودة لزبائن، يتمثل شعار البنك في "البنك في استماعكم".

الفرع الأول: تعريف بنك القرض الشعبي الجزائري

يقوم بنك القرض الشعبي الجزائري بمنح قروض قصيرة الأجل ابتداء من سنة 1971، وتبع لمبدأ التخصص البنكي فقد تكفل القرض الشعبي الجزائري بمنح القروض للقطاع الحرفي والفنادق والقطاع السياحي بصفة عامة، وكذلك قطاع الصيد والمهن الحرة، ومن هنا فإن القرض الشعبي الجزائري يمارس جميع العمليات البنكية كبقية البنوك الجزائرية، بالإضافة إلى تمويل القطاع العام والخاص، كما ينشط بنك القرض الشعبي الجزائري حاليا بصفته بنك دولي في ميدان بنك التجزئة من خلال شبكته الكثيفة الموزعة على كامل التراب الوطني، كما أنه يجمع بين حضوره المحلي والتفتح على العالم بفضل مراسيله البنكيين من أسمى المراتب.

أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عامة اقتصادية – مؤسسة ذات أسهم – يحكمها القانون التجاري منذ 1989/02/22، تعود ملكية القرض الشعبي الجزائري إلى الدولة لكنها لا تقوم بتسييره وإدارته.

[1] الصادق سعيدات، تومي زرباني، تومي قرعاني، **المرجع السابق**، ص 75.

يتكون مجلس الإدارة من 10 أعضاء مفوضين من قبل المساهمين، كما يتخذ مجلس الإدارة كل القرارات المتعلقة بالسياسة التجارية والمالية للبنك، أما الأنشطة المتعلقة بالتسيير تشرف عليها الإدارة العامة وعلى رأسها الرئيس المدير العام.

يتوفر بنك القرض الشعبي الجزائري على شبكة بنكية مكونة من 136 وكالة مؤطرة من طرف 15 وحدة استغلال موزعة عبر كامل التراب الوطني. [1]

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري فيما يلي:

[1] داود أمينة، خبابة آمنة، **الإتجاهات البنكية الحديثة ودورها في تعزيز الميزة التنافسية بين البنوك التجارية**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2021/2020، ص ص 39-40.

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري:

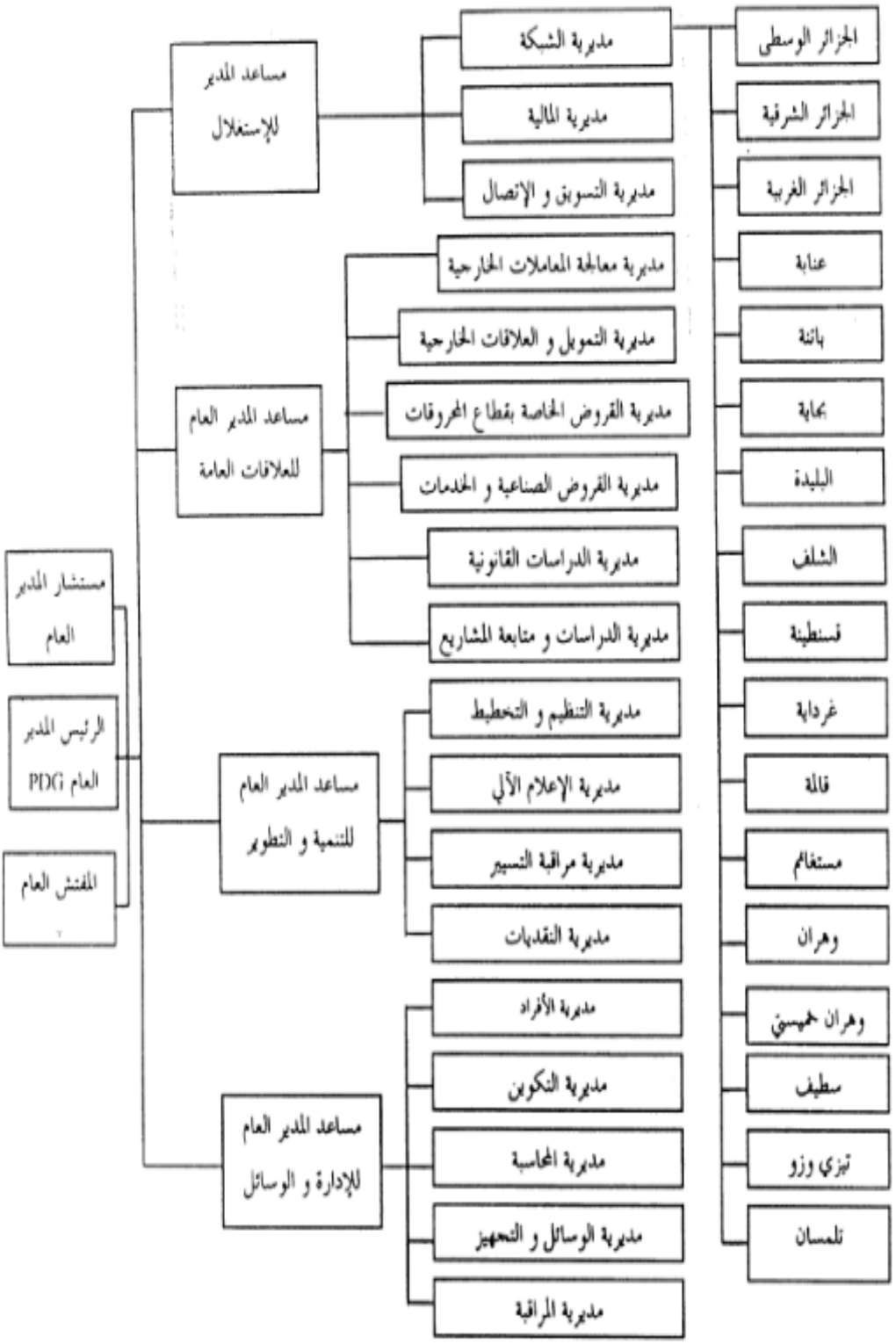

المصدر: سليمة عبد الله، دور تسويق الخدمات المصرفية الإلكترونية في تفعيل النشاط البنكي، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008، ص 136.

الفرع الثالث: مهام بنك القرض الشعبي الجزائري

تتمثل هذه المهام فيما يلي:

- ✓ توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات خاصة التجارة الخارجية.
- ✓ مواكبة التطورات الجديدة التي يشهدها العالم، وذلك بتطوير المنتجات المصرفية والإعتماد على التكنولوجيا في إنتاج منتجات وخدمات مصرفية جديدة.
- ✓ دراسة السوق المصرفية وتجزئتها حسب سلوك واحتياجات ورغبات زبائنه.
- ✓ تحسين العلاقات مع الزبائن خاصة من خلال اللباقة وحسن معاملتهم من طرف موظفي البنك.
- ✓ التسيير الديناميكي لخزينة البنك.
- ✓ التطوير التجاري بإدخال تقنيات جديدة في مجال التسيير والتسويق. [1]

المطلب الثالث: البنك الخارجي الجزائري

يعد ثالث وآخر بنك تجاري يتم تأسيسه تبعا لقرارات تأميم القطاع البنكي، وقد تم انشاؤه على أنقاض خمسة بنوك أجنبية هي: القرض الليوني، الشركة العامة، قرض الشمال، البنك الصناعي للجزائر والمتوسط، وبنك باركليز.

الفرع الأول: تعريف البنك الخارجي الجزائري

تأسس البنك الخارجي الجزائري في 01 أكتوبر 1967 بموجب الأمر رقم 67-204، حيث يمارس البنك الخارجي الجزائري كل مهام البنوك التجارية مثل جمع الودائع التجارية، وفي جانب الإقراض يتكفل بتمويل عمليات التجارة الخارجية، فهو يقوم بمنح القروض للإستيراد، وبتأمين المصدرين الجزائريين وتقديم الدعم المالي لهم، كما تمتد النشاطات الإقراضية للبنك الخارجي الجزائري إلى قطاعات أخرى، في هذا البنك تتركز العمليات المالية للشركات الكبرى مثل سوناطراك وشركات الصناعات الكيمياوية

[1] داود أمينة، خبابة آمنة، **المرجع السابق**، ص 41.

والبتروكيمياوية وقطاعات اقتصادية أخرى على عكس ما هو منصوص عليه فيما يتعلق بتخصيص النظام البنكي. [1]

يملك البنك الخارجي الجزائري شبكة لـ 78 وكالة متفرعة عبر التجمعات السكنية الكبرى والمناطق الصناعية ومناطق الإنتاج للمحروقات، كما له شبكة من العلاقات من 1450 مراسل بنكي موزعين على 41 ولاية. [2]

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك الخارجي الجزائري

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي لبنك الخارجي الجزائري فيما يلي:

[1] ربيعة شرقي، كلثوم سعيداني، **الأدوات المصرفية ودورها في تمويل التجارة الخارجية**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2019/2018، ص 26.

[2] سلامي يحي، سمامن أيمن، **محاسبة الأوراق التجارية في البنوك**، مذكرة ليسانس، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي، سيدي بلعباس، 2022/2021، ص20.

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري:

الفرع الثالث: مهام البنك الخارجي الجزائري

تتمثل هذه المهام فيما يلي:

- ✓ تسهيل وتطوير العلاقات الإقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى.
- ✓ التمويل الخاص، حيث يتدخل بضمانه للإحتياطي وضمان الوفاء أو حتى باتفاقات القرض مع مراسلين أجانب لترقية الصفقات التجارية مع دول أخرى.
- ✓ تشارك في كل نظام أو مؤسسة تأمين القرض للتعامل الخارجي، ويمكن لها أن تكلف بالتسيير أو المراقبة مع الخارج.
- ✓ يمكنها تنفيذ كل العمليات المصرفية الداخلية والخارجية التي تلائم موضوعها، وذلك في إطار القوانين السارية المفعول.
- ✓ يمكنها إعادة تسيير المخازن العمومية، أو القيام بالشراء أو القيام بالعمليات العقارية أو غير العقارية متصلة الشركة، أو اتخاذ إجراءات اجتماعية لصالح مستفيديها.
- ✓ يجمع القروض على المدى القصير والمتوسط والطويل.
- ✓ يقدم الخدمات المطلوبة من طرف الزبائن. [1]

[1] سلامي يحي، سمامن أيمن، **المرجع السابق**، ص ص 21-22.

المبحث الثاني: واقع سياسة فتح فروع بنكية في الخارج

في إطار تفعيل دور التمويل البنكي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات تم اعتماد على سياسة فتح فروع بنكية في الخارج، بغرض تنفيذ إستراتيجية ضمن مخطط عمل الحكومة من أجل تحقيق أهداف سياسية وإقتصادية وبنكية.

المطلب الأول: سياسة فتح فروع بنكية في الخارج

في إطار مساعي دعم صادراتها الوطنية خارج المحروقات وتنويعها، وتواجدها الاقتصادي على الساحة الإقليمية والدولية، حيث أن فتح هذه الفضاءات التجارية الدائمة، وكذا البنوك كفيل بتعزيز التوجه الدولي للعديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالانتشار في دول افريقيا الغربية على المدى المتوسط ضمن شراكات مربحة للطرفين. [1]

الفرع الأول: مراحل سياسة فتح فروع بنكية في الخارج

وقد قامت الحكومة بتنفيذ مخطط عمل لاسيما في الجوانب المتعلقة بمرافقة المتعاملين الاقتصاديين، وتوجيه تدفقات التبادلات التجارية، فضلا عن مدخرات مصرفية الجزائريين المقيمين بالخارج [2]، من خلال تسريع وتيرة فتح بنوك جزائرية في الخارج لمرافقة التوجه الاقتصادي الجديد، إذ أن الحكومة ركزت في مرحلة أولى على إفريقيا عن طريق تدشين بنكين في موريتانيا والسنغال سبتمبر 2023، عبر بنك الاتحاد الجزائري الذي يعتبر أول بنك جزائري يتم تدشينه في الخارج بموريتانيا، والبنك الجزائري السنغالي " ألجيريان بنك أوف سنغال" بداكار.

---

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، **المرجع السابق.**

[2] محفوظ نحناح، **خبير اقتصادي يشرح انعكاسات فتح فروع للبنوك الجزائرية في الخارج**، تاريخ التصفح: 2024/08/22، على موقع:
https://nabd.com/s/105057090-e926cc/%D8%AE%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%8A%D8%B4%D8%B1%D8%AD-%D8%A7%D9%86%D8%B9%D9%83%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D8%AA%D8%AD-%D9%81%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC

ليتم لاحقا اعتماد البنك الجزائري الخارجي بفرنسا، مؤخرا من قبل السلطات النقدية الفرنسية، على أن يتم تدشينه خلال سنة 2023، وهذا بعد الحصول على التراخيص اللازمة من طرف البنك المركزي الأوروبي، كما سيفتح هذا البنك خمسة وكالات في المدن الفرنسية التي تحتضن عدد كبير من الجالية الجزائرية.

وتوسع بنوك الجزائر في الخارج لم يتوقف هنا، حيث تعمل مصالح وزارة المالية على إطلاق بنك جزائري في الصين قريبا. [1]

وقد كان إعلان إنشاء بنك جزائري في الصين، يأتي ضمن إستراتيجية توسيع البنوك الجزائرية سواء في قارة إفريقيا، آسيا وأوروبا، والتي أعلنت عليها السلطات العمومية قبل سنتين، مشيرة إلى أن توسيع هذه الشبكة (يقصد البنوك) مهم للغاية، ويعطي نسق حسن خاصة من ناحية زيادة التواجد الاقتصادي والمالي للمؤسسات البنكية خارج الوطن.

تتمثل الأهداف المسطرة من قبل الحكومة لسياسة فتح فروع بنكية في الخارج فيما يلي:

- ✓ إعطاء إمكانيات إنتاجية وخدماتية للمؤسسات الإقتصادية، لولوج أسواق خارجية سواء من خلال حصولها على شروط أقل صعوبة من التي تفرضها البنوك المتواجدة على المستوى العالمي، أو سواء من خلال تمكنها من الحصول على نسب وسعر خدمات أحسن.
- ✓ إن تواجد المؤسسات المالية خارج الوطن، سيعطي للصادرات الجزائرية أفضلية أحسن سواء من خلال استقراء الأسواق، لأن المؤسسات المالية لا تعنى بتقديم خدمات مالية بل خدمات مرتبطة بمعرفة الأسواق، كما تساهم في تعبئة الادخار للجالية المتواجدة في العديد من البلدان أيضا. [2]

[1] بن منصور بهاء الدين، **فتح بنوك في الخارج .. بعد إفريقيا الجزائر تطرق باب الصين**، تاريخ التصفح: 2024/08/22، على موقع:
https://www.sabqpress.dz/%D9%81%D8%AA%D8%AD-%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6/

[2] بن منصور بهاء الدين، **المرجع السابق**.

✓ أن هذه الوكالات البنكية والفروع ستلعب دور وسيط في التحويلات المالية، وكذا مسح الوسائط المالية التي كانت تستنزف أموالهم باعتبارها كانت عائقا أمام المستثمرين في السابق، حيث ستوفر هامش كبير من الأموال التي كان يخسرها الخواص أو الخزينة العمومية في عمليات تحويل عائدات التصدير أو أموال الاستثمار في الخارج، وتقديم الدعم والضمان الدائم له سواء داخل أو خارج الوطن

وما يستخلص أن عملت الجزائر على إزالة أهم العوائق التي تعترض تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك خلال إعتماد سياسة فتح فروع بنكية بالخارج التي تعمل على إعطاء إمكانيات إنتاجية وخدماتية للمؤسسات الإقتصادية، لولوج أسواق خارجية سواء من خلال حصولها على شروط أقل صعوبة من التي تفرضها البنوك المتواجدة على المستوى العالمي، أو سواء من خلال تمكنها من الحصول على نسب وسعر خدمات أحسن.

استهدفت سياسة فتح بنوك بالخارج إلى أن فتح فروع في أهم المناطق من حيث التبادلات التجارية والاقتصادية، فقد بدأت الجزائر بالدول الإفريقية القريبة من حدودها، والتي تتمتع بالإستقرار السياسي ولا توجد بها الحروب، بالإضافة إلى كل ذلك تربطها العلاقات التجارية معها، حيث تم افتتاح أول بنك جزائري في الخارج بموريتانيا تحت اسم بنك الإتحاد الجزائري، ثم افتتح البنك الجزائري السنغالي بالسنغال، وهذا بغرض تعزيز التعاون بين الدول في المجالات الإقتصادية والسياسية والصناعية، وكذا إيجاد السوق لتصدير السلع والخدمات الجزائرية، كما افتتح بنك أخر في فرنسا يستهدف استقطاب أموال الجالية الجزائرية هناك وبأوروبا عموما، وضمان تحويل الأموال بالعملة الصعبة إلى الداخل عبر القنوات الرسمية.

الفرع الثاني: البنوك التي لها فروع في الخارج في الجزائر

اعتمدت السلطات الجزائرية على ثلاثة (03) مشاريع لتطوير البنوك العمومية على الصعيد الدولي [1]، وهذه البنوك تتمثل في البنك الوطني الجزائري، والقرض الشعبي الجزائري، وبنك الجزائر الخارجي، حيث تم افتتاح وكالات بنكية تابعة لها في العديد من البلدان الإفريقية [2]، وتتمثل هذه الفروع فيما يلي:

1. بنك الإتحاد الجزائري (AUB):

هو أول بنك جزائري يفتتح بالخارج يقع بقلب عاصمة موريتانيا نواكشوط، فهو ثمرة شراكة أربعة بنوك عمومية جزائرية هي القرض الشعبي الجزائري (CPA) (بنسبة 40 بالمئة من رأس المال)، والبنك الخارجي الجزائري (BEA) (20 بالمئة)، والبنك الوطني الجزائري (BNA) (20 بالمئة) وبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) (20 بالمئة)، برأس مال قدره 50 مليون دولار [3]، وهذا في إطار خطوة تكتسي طابعا جيو استراتيجيا بالنسبة للدولة الجزائرية، على الصعيدين الاقتصادي والسياسي [4]، وقد حصل على الاعتماد من طرف السلطة النقدية بتاريخ 16 جوان 2023، ودخل حيز الخدمة في 20 سبتمبر 2023 [5]، يتكون من وكالتين: الأولى في نواكشوط أما الثانية في نواذيبو، وهناك مساعي إلى فتح وكالة أخرى في شمال موريتانيا في الزويرات [6]، يهدف إلى تعزيز سياسة الجزائر في تطوير المبادلات التجارية مع

---

[1] إيمان كيموش، **المرجع السابق**.

[2] أصوات مغاربية، **فتح فروع لبنوك جزائرية في الخارج**، تاريخ التصفح: 2024/08/22، على موقع:
https://www.maghrebvoices.com/algeria/2022/05/19/%D9%81%D8%AA%D8%AD-%D9%81%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC-%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D8%A7-%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A8%D8%AD%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF

[3] وكالة الأنباء الجزائرية، **المرجع السابق**.

[4] وكالة الأنباء الجزائرية، **تدشين " بنك الإتحاد الجزائري " بموريتانيا أول بنك جزائري بالخارج**، تاريخ التصفح: 2024/08/22، على موقع:
https://www.aps.dz/ar/economie/148958-2023-09-20-10-44-43

[5] إيمان كيموش، **المرجع السابق**.

[6] إيمان كيموش، **المرجع السابق**.

الدول الأفريقية، والاستفادة من مزايا اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية، وزيادة الصادرات خارج المحروقات نحو القارة. [1]

2. البنك الجزائري السنغالي (ABS):

هو ثاني بنك يتم افتتاحه خارج البلاد، يقع بقلب عاصمة السنغالية داكار، ويقدر رأسماله بـ 100 مليون دولار، إذ حصل على الاعتماد من طرف السلطة النقدية للمنطقة النقدية لدول غرب إفريقيا بتاريخ 7 أبريل 2023، ودخل حيز الخدمة بتاريخ 21 سبتمبر 2023. [2]، فهو عبارة عن تكتّل للبنوك العمومية، يتصدرها البنك الوطني الجزائري (BNA) بنسبة مساهمة تبلغ 40 %، ويشارك كل من البنك الخارجي الجزائري (BEA) والقرض الشعبي الجزائري (CPA) وبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بنسبة 20 % لكل منهم [3]، ويهدف إلى مساعدة المستثمر الجزائري في استكشاف ودراسة الأسواق وإقامة مشاريع في الدول الافريقية، علاوة على كونها تشكل عامل ضمان وتأمين للتعاملات المصرفية للمؤسسات الجزائرية. [4]

3. بنك الجزائر الخارجي الدولي (BEA International):

هو ثالث بنك يتم افتتاحه في فرنسا، الذي يفوق رأسماله 100 مليون أورو، حيث تم تقديم ملف طلب الاعتماد من طرف البنك الخارجي الجزائري لدى هيئة الرقابة العليا واتخاذ القرار التابعة لبنك فرنسا في 22 فيفري 2023 [5]، وقد دخل حيز التنفيذ في شهر نوفمبر 2023، ليرتفع بذلك عدد فروع البنوك

---

[1] عبد الحكيم حذاقة، **المرجع السابق**.

[2] إيمان كيموش، **المرجع السابق**.

[3] البنك الوطني الجزائري، **تدشين البنك الجزائري السنغالي**، تاريخ التصفح: 2024/08/22، على موقع:
https://www.bna.dz/%D8%AA%D8%AF%D8%B4%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%BA%D8%A7%D9%84%D9%8A/

[4] وكالة الأنباء الجزائرية، **المرجع السابق**.

[5] مجلة سبق، **قريبا ... 5 وكالات لبنك الجزائر الخارجي في فرنسا**، تاريخ التصفح: 2024/08/22، على موقع:
https://www.sabqpress.dz/%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A7-5-%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A-%D9%81%D9%8A/

الجزائرية بالخارج إلى 3 بكل من باريس ونواكشوط وداكار عاصمة السنغال [1]، ويتكون هذا الفرع من 05 وكالات بنكية في المدن الفرنسية الرئيسية التي تشهد تواجد كبيرا للجالية الحالية [2]، فهو عبارة عن تكتّل للبنوك العمومية، يتصدرها القرض الشعبي الجزائري (BEA) (40 بالمئة)، والبنك الخارجي الجزائري (BEA)(20 بالمئة)، والبنك الوطني الجزائري (BNA) (20 بالمئة) وبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) (20 بالمئة) [3]، ويستهدف استقطاب أموال الجالية الجزائرية هناك وبأوروبا عموما، وضمان تحويل الأموال بالعملة الصعبة إلى الداخل عبر القنوات الرسمية، وكذا تسهيل إجراءات التحويلات المالية للمتعاملين الاقتصاديين، وحركة التجارة والتصدير والاستيراد مع فرنسا وباقي دول الاتحاد الأوروبي. [4]

وبخصوص تجسيد عملية فتح مكاتب الصرف، فإنها بعمليات بيع مقابل العملة الوطنية لعملات أجنبية قابلة للتحويل بصفة حرة، لصالح الأشخاص الطبيعيين المقيمين في إطار حق أو منحة الصرف، لغرض السفر إلى الخارج والعلاج الطبي في الخارج ونفقات المهمة وكذا نفقات الدراسة والتدريب. [5]

المطلب الثاني: إنعكاسات سياسة فتح فروع بنكية في الخارج في تنمية الصادرات خارج المحروقات

يمكن تلخيص هذه الإنعكاسات فيما يلي:

1. إنعكاسات سياسة فتح فروع بنكية في الخارج في تنمية الصادرات خارج المحروقات:

تتمثل هذه الإنعكاسات فيما يلي:

✓ المساهمة في جذب الاستثمارات الأجنبية، ومنح ثقة أكبر للمتعاملين الاقتصاديين الأجانب والأفارقة في نظام المعاملات المالية، وكذا تحيين وتحديث النظم البنكية في الجزائر.

[1] إيمان كيموش، **المرجع السابق**.
[2] مجلة سبق، **المرجع السابق**.
[3] وكالة الأنباء الجزائرية، **المرجع السابق**.
[4] عبد الحكيم حذاقة، **المرجع السابق**.
[5] مجلة سبق، **المرجع السابق**.

✓ أهمية بالغة التي يوليها المستثمرين الأجانب للمعاملات المالية قبل اتخاذ قرار الاستثمار.

✓ انعكاسات فتح فروع للبنوك الجزائرية تتعدى الجانب التجاري إلى تدفقات أموال الجزائريين في الخارج مثل سلاسة مرتقبة في التحويلات البنكية للمهاجرين الجزائريين."

✓ تقليل من المنازعات المالية والتجارية بين أطراف العمليات التجارية.

✓ منح الثقة لزبائن الجزائر في النظم التجارية بتسريع وتيرة الدفع المالي لفائدة المصدرين الجزائريين، كما ستسهل عملية تسلم الزبائن السلع والبضائع التي يستوردونها، تزامنا مع دخول الجزائر السوق الأفريقية الحرة.

✓ توقع زيادة عائدات التجارة الخارجية بـ 4% أقل نحو أفريقيا، والتي "تذهب حاليا لبنوك أجنبية كرسوم للمعاملات البنكية والتأمين.

✓ اعتماد فروع للبنوك الجزائرية العمومية في الخارج من أكثر الآليات فعالية للتجارة الخارجية، كما يشكل فرصة حقيقية للجزائر من أجل تألق اقتصادي في القارة الإفريقية والأوروبية. [1]

✓ تفعيل الاستثمار الجزائري [2]، وكذا تطوير المبادلات التجارية مع الدول الأفريقية والاستفادة من مزايا اتفاقية التجارة الحرة الأفريقية، وزيادة الصادرات خارج المحروقات نحو القارة.

✓ تعزيز قدرة المؤسسات الجزائرية التنافسية، وتقديم خدمات في مستوى جودة البنوك الأجنبية، وفقا للمعايير العالمية.

✓ مرافقة الأنشطة التجارية والاستثمارية للمؤسسات الجزائرية، وكذلك استقطاب رأس مال عامل ومحرك، والربط بين المستورد المحلي ونظيره الدولي، وكذا الاطلاع على التقارير المالية للشركات العاملة في كثير من الدول.

---

[1] أصوات مغاربية، **المرجع السابق**.

[2] إيمان كيموش، **البنك الخارجي الجزائري يتحصل على الإعتماد بفرنسا**، تاريخ التصفح: 2024/08/22، على موقع:
https://www.echoroukonline.com/%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D8%AA%D8%AD%D8%B5%D9%91%D9%84-%D8%B9

✓ يساهم في زيادة معتبرة لحجم التحويلات المصرفية للجالية الجزائرية بما يقارب أو تفوق 10 مليارات دولار، خاصة في ظل الأزمات العالمية المختلفة، وضعف القدرة الشرائية في الجزائر، وارتفاع نسبة التضخم جراء وباء كورونا والحرب في أوكرانيا. [1]

✓ تقوية الكتلة النقدية بالجزائر ووجودها في البنوك لتسهيل نشاط وحيوية الاقتصاد الوطني من خلال الكتلة النقدية المتداولة بالمصارف في الداخل والخارج، من أجل تعظيم الكتلة البنكية الموجودة لدى المصارف، مما يخلق التنافس عند المصارف من أجل إيجاد فروع بنكية في الخارج.

✓ منح المستثمرين كل الضمانات والمزايا والتحويلات السهلة لأرباحهم خاصة التحويلات بالعملة الصعبة والدينار بالنسبة للاستثمار في الخارج أو الصادرات الموجودة في بلدان معينة. [2]

✓ تطوير الشراكة الإستثمارية سواء العمومية أو الخاصة مع اندماج البنوك الجزائرية في الشبكة الدولية وكمرحلة أولى في الشبكة الإقليمية الإفريقية.

✓ تفعيل حقيقي للتبادل التجاري وتطوير القطاع الخاص ودفع جديد للاستثمارات الجزائرية في هذه الدول، وكذا تجسيد استثمارات جزائرية كبرى لاسيما من خلال عملاق الطاقة الافريقي سوناطراك في مجال استكشاف وانتاج النفط و كذا سونلغاز في انتاج الكهرباء. [3]

2. التحديات التي تواجهها سياسة فتح فروع بنكية بالخارج في تنمية الصادرات خارج المحروقات:

✓ ضعف قدرة المؤسسات الجزائرية التنافسية في الأسواق الخارجية والبيئات التي ستوجد بها.

---

[1] عبد الحكيم حذاقة، **5 فروع في فرنسا وموريتانيا والسنغال . لماذا تتوسع البنوك الجزائرية خارجيا**، تاريخ التصفح: 2024/08/22، على موقع:

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/11/22/5-%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D8%A8%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D9%88%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7% D9%84%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%BA%D8%A7%D9%84#:~:text=%D9%88%D9%85%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%B8%D8%B1%20%D8%A3%D9%86%20%D9%8A%D8%AA%D9%85%20%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%A7%D8%AD,%D8%B9%D9%86%20%D8%AA%D9%83%D8%AA%D9%84%20%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%B9%D8%A9%20%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83%20%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9.(

[2] محفوظ نحناح، **المرجع السابق**.

[3] وكالة الأنباء الجزائرية، **المرجع السابق**.

✓ مواجهة البنوك الجزائرية بالخارج تجارب جديدة في بيئة ماليّة شديدة التنافس، مما يحتم عليها التكيف مع تحديات الأسواق التي تنشط فيها، ويدفع بها إلى تحسين خدماتها وتطوير نظمها.

✓ وجود تحديات تعترض استقطاب المودعين المحليين بالدرجة الأولى، وكيفية المساهمة في تمويل الأنشطة التجارية والصناعية في تلك الدول بغرض تحقيق عائد على الاستثمار.

✓ مشكلة ازدواجية سعر الصرف البنكي والموازي، إذ يصعب إقناع المودعين والمستثمرين بجلب أموالهم في ظلّ فرق بين السعرين يبلغ 50%.

✓ سرعة وآنية التحويلات المصرفية، وإمكانية القيام بها من الفرع البنكي بفرنسا إلى جميع المؤسسات والفروع بالجزائر، مما يمكن جميع المواطنين من تحصيل الأموال في حساباتهم المختلفة، وهو ما يتطلب تدارك التأخر الكبير في تطوير المنظومة البنكية ورقمنتها كإجراء حيوي يسهل الحصول على تمويلات إضافية تدعم الاقتصاد الوطني.

✓ صعوبة الشروط قيمةَ التحويلات المسموح بها، وكذا صعوبة إمكانية الاختيار بين سحبها بالعملة الصعبة أو تصريفها بالدينار الجزائري.

✓ عدم تحرر مكاتب الصرف الخاصة وتقنينها كنشاط تجاري مالي، مع ترك هامش لتحديد سعر الصرف عن طريق العرض والطلب.

✓ أن البنوك العمومية الجزائرية ليست مؤهلة الآن للوجود في الخارج، لأنها اعتادت العمل ضمن الاحتكار ونظام بنكي لا يحقق الأرباح من نشاطه الأساسي المبني على تقديم المخاطرة في تقديم القرض للمستثمرين والاقتراض من السوق النقدي، وإنما من العمولات الناجمة عن الخدمات البنكية والتعاملات التجارية"، بسبب ضعف في قانون النقد والقرض.

✓ وضع الإحتكار جعل البنوك الجزائرية تعتمد نظام تسيير كلاسيكيا ولا تخشى المنافسة بسبب ضمانها من طرف الدولة، بينما هذه الذهنية لا تتماشى إطلاقا مع الأوضاع في القارتين الأوروبية والأفريقية التي تتميز بالمنافسة الشرسة، مما يتطلب التكيف مع الواقع الاقتصادي والثقافي.

✓ كثرة المراهنة على تلك البلدان في ميدان التصدير لأنه سيكون محكوما بنوع بنك المتعامِل وضماناته، بل أن هناك توقع على المدى المتوسط (5 سنوات) تسجيل المؤسسات الجزائرية خسارة ينبغي أن تتحملها سياسيا وماليا.

✓ إن شروط نجاح العملية غير متوفرة، خاصة فيما يتعلّق بسوق العملة غير المحرر، مما من شأنه أن يصعب دور البنوك في جمع الادخار من الجالية الجزائرية بصفة خاصة، والعربية والمسلمة بصفة عامة.

✓ الحسابات الخاصة للبنوك العمومية الجزائرية غير معروفة، ومدى المخاطرة التي تتحملها ميزانيتها غير معروفة أيضا ضمن منطق الشفافية، مما سيعقد تعاملاتها مع البنوك العالمية، والتي لا تتم إلا بوسيط بنكي أجنبي كضامن. [1]

✓ ضعف الآليات القانونية والتنظيمية والتقنية ومراقبتها، لأن عدم اعتماد البنوك للعمليات المصرفية الالكترونية في التحويلات المالية من وإلى الخارج، سيجعل من الساحة المصرفية خالية ومجالا لتحقيق ارباح طائلة لصالح بنوك إلكترونية أجنبية. [2]

المطلب الثالث: دور سياسة فتح البنوك في الخارج على تنمية الصادرات خارج المحروقات

يمكن إبراز هذا الدور من خلال إحصائيات بنك الجزائر لصادرات خارج المحروقات في تقريره لسنة 2023، والتي يتم إيجازها فيما يلي:

---

[1] عبد الحكيم حذاقة، **المرجع السابق**.

[2] ندى عبروس، **فتح فروع بنكية في الخارج ... فرصة حقيقة للجزائر للتألق الإقتصادي في القارة الإفريقية**، تاريخ التصفح: 2024/08/22، على موقع:
https://almostathmir.dz/%D9%81%D8%AA%D8%AD-%D9%81%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A8%D9%86%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC-%D9%81%D8%B1%D8%B5%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D9%84%D9%84/

الجدول رقم (02): إحصائيات الصادرات خارج المحروقات خلال السنوات من (2020-2023)

الوحدة: مليار دولار

البيان	2020	2021	2022	2023
الصادرات خارج المحروقات من السلع	1.916	4.578	5.978	5.058

المصدر: التقرير السنوي: التطور الإقتصادي والنقدي، بنك الجزائر، الجزائر، 2023، ص 123

من خلال هذا الجدول يلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات خلال السنوات من (2020-2022) شهدت إرتفاعا مستمر حيث بلغت قيمها على التوالي: 1.916 مليار دولار و4.578 مليار دولار و5.978 مليار دولار، حيث أن سنتين 2021 و2022 ارتفعت قيمة الصادرات خارج المحروقات على التوالي: 2.662 مليار دولار و1400 مليار دولار، في حين انخفضت قيمة الصادرات خارج المحروقات في 2023 إلى 5.058 مليار دولار، وقد بلغت قيمة انخفاض الصادرات خارج المحروقات 920 مليار دولار.

وهذا يبين أن الصادرات خارج المحروقات تتأثر بعدة عوامل داخلية مثل سياسة التصدير والوضع الإقتصادي للدولة، وكذا عوامل خارجية مثل السوق الدولي والإتفاقيات التجارية وغيرها، ويبقى تأثير النظام المصرفي ضئيل جدا على الصادرات الجزائرية، وهذا يعود إلى ضعف الخدمات التي تقدمها البنوك للمصدرين أو المستوردين، فضلا عن صعوبة شروط التمويل البنكي للمصدرين أو ضمانهم أو وسطة بينهم والمصدرين أو المستوردين الأجنبين، بالإضافة إلى ضعف السياسة النقدية مثل سعر الصرف المتغير وصعوبة تحويل العملات من العملة الأجنبية إلى العملة المحلية وعكس الصحيح، وغيرها من الأمور التي تعيق الإستثمار الأجنبي والمحلي على حد سواء.

وقد انطلقت تنفيذ سياسة فتح البنوك في الخارج في سبتمبر 2023 عند افتتاح أول بنك جزائري في الخارج في موريتانيا ثم لحقه في شهر أكتوبر من نفس السنة افتتاح بنك آخر في السنغال، وأخيرا في

نوفمبر بنك في فرنسا، ويتضح من انخفاض قيمة الصادرات خارج المحروقات في 2023 بـ 920 مليار دولار، أنه لم يكون أي تأثير لهذه البنوك الجزائرية في الخارج على تنمية الصادرات خارج المحروقات، لأنه ما زلت حديثة النشأة، حيث أنها ما زلت في مرحلة التعرف على البيئة الخارجية في هذه الدول، ولا يمكن الحكم على مدى نجاحها إلا بعد مرور خمس (05) سنوات تكون فيها قد اعتدت على التنافس في هذه البيئة الجديدة لأنها كانت تعمل في بيئة احتكارية، ولا تهتم بالخسارة لأن الدولة تغطي خسائرها كونها بنوكا عمومية.

وتلخص نتائج الجدول السابق في أن لا يوجد دور للتمويل البنكي في تنمية الصادرات خارج المحروقات، ذلك لحداثة نشأتها.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم تقديمه في هذا الفصل يستنتج أن سياسة فتح فروع بنكية في الخارج تبنت السلطات الجزائرية في إطار إقتراح من وزارة المالية في سنة 2022، والذي تم دراسته ومراجعته ومرافقة عليه، وتنفيذه في نهاية سنة 2023، حيث أنه في إطار مساعي دعم صادراتها الوطنية خارج المحروقات وتنويعها، وتواجدها الاقتصادي على الساحة الإقليمية والدولية، حيث افتتح أول بنك جزائري بالخارج يقع بقلب عاصمة موريتانيا نواكشوط تحت اسم بنك الإتحاد الجزائري (AUB)، والبنك الجزائري السنغالي (ABS) الذي هو ثاني بنك يتم افتتاحه خارج البلاد، يقع بقلب عاصمة السنغالية داكار، وأخيرا بنك الجزائر الخارجي الدولي هو ثالث بنك يتم افتتاحه في فرنسا.

وتتجلى إنعكاسات سياسة فتح فروع بنكية في الخارج في تنمية الصادرات خارج المحروقات في المساهمة في جذب الاستثمارات الأجنبية، ومنح ثقة أكبر للمتعاملين الاقتصاديين الأجانب والأفارقة في نظام المعاملات المالية، وكذا تفعيل الاستثمار الجزائري بفرنسا، تسهيل التصدير على المستثمرين الجزائريين، خاصة في ظل المنطقة الأفريقية الحرة، بالإضافة إلى تشجيع التجارة الخارجية تجاه أوروبا.

كما تواجه سياسة فتح فروع بنكية بالخارج في تنمية الصادرات خارج المحروقات عدة تحديات منها ضعف قدرة المؤسسات الجزائرية التنافسية في الأسواق الخارجية والبيئات التي ستوجد بها، بالإضافة إلى أن البنوك العمومية الجزائرية ليست مؤهلة الآن للوجود في الخارج، لأنها اعتادت العمل ضمن الاحتكار ونظام بنكي لا يحقق الأرباح من نشاطه الأساسي المبني على تقديم المخاطرة في تقديم القرض للمستثمرين والاقتراض من السوق النقدي، وإنما من العمولات الناجمة عن الخدمات البنكية والتعاملات التجارية"، بسبب ضعف في قانون النقد والقرض.

خاتمة

خاتمة

لقد سمحت لنا هذه الدراسة بإظهار أهمية التمويل البنكي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات فيما يخص سياسة فتح فروع بنكية في الخارج، وقد تم استخدام البيانات والمعلومات المنشورة على المواقع الإلكترونية، بغية الإجابة على التساؤلات المطروحة.

1. النتائج:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة والمتمثلة في:

✓ **بالنسبة للفرضية العامة:** توصلنا بعد عرض نتائج الدراسة ومناقشتها على نتائج تؤكد صحة هذه الفرضية، والتي تنص على أنه: تكمن هذه الأهمية في توفير إمكانيات إنتاجية وخدماتية للمؤسسات الإقتصادية، لولوج أسواق خارجية من خلال حصولها على شروط أقل صعوبة من البنوك الأجنبية أو نسب وسعر خدمات أحسن؛

✓ **بالنسبة للفرضية الأولى:** توصلنا بعد عرض نتائج الدراسة ومناقشتها على نتائج تؤكد صحة هذه الفرضية، والتي تنص على أنه: يتجسد واقع هذه السياسة في دعم التوجه الإقتصادي الجديد لمرافقة المتعاملين الاقتصاديين، وتوجيه تدفقات التبادلات التجارية، وكذا استقطاب مدخرات مصرفية الجزائريين المقيمين بالخارج؛

✓ **بالنسبة للفرضية الثانية:** توصلنا بعد عرض نتائج الدراسة ومناقشتها على نتائج تؤكد صحة هذه الفرضية، والتي تنص على أنه: تتمثل البنوك التي لها فروع بالخارج في الجزائر في البنوك العمومية المتمثلة في البنك الوطني الجزائري، والقرض الشعبي الجزائري، وبنك الجزائر الخارجي؛

✓ **بالنسبة للفرضية الثالثة:** توصلنا بعد عرض نتائج الدراسة ومناقشتها على نتائج تؤكد صحة هذه الفرضية، والتي تنص على أنه: تتجلى هذه الإنعكاسات في المساهمة في جذب الاستثمارات الأجنبية، ومنح ثقة أكبر للمتعاملين الاقتصاديين الأجانب والأفارقة في نظام المعاملات المالية؛

✓ **بالنسبة للفرضية الرابعة:** توصلنا بعد عرض نتائج الدراسة ومناقشتها على نتائج تؤكد صحة هذه الفرضية، والتي تنص على أنه: تواجه هذه السياسة تحديات في تنفيذها، منها ضعف قدرة المؤسسات الجزائرية التنافسية في الأسواق الخارجية، وعدم قدرة البنوك العمومية الجزائرية على المنافسة البنوك الأجنبية.

2. الإقتراحات:

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعض الإقتراحات والمتمثلة فيما يلي:

✓ تحسين قدرة المؤسسات الجزائرية التنافسية في الأسواق الخارجية من خلال تقديم البنوك الجزائرية بالخارج إمتيازات وتسهيلات؛

✓ تقديم تحفيزات مادية ومعنوية لإستقطاب المودعين والمستثمرين المحليين والأجانب؛

✓ تقديم تسهيلات لشروط قيمةَ التحويلات المسموح بها، وكذا إتاحة الإختيار بين سحبها بالعملة الصعبة أو تصريفها بالدينار الجزائري؛

✓ ضرورة تحرير مكاتب الصرف الخاصة؛

✓ تأهيل البنوك العمومية الجزائرية للمواكبة البنوك الأجنبية في الخارج؛

✓ تحسين المنتجات والخدمات الجزائرية ورفع من كفاءاتها وإنتاجيتها من أجل تصديرها إلى الخارج؛

✓ تحسين الآليات القانونية والتنظيمية والتقنية ومراقبتها؛

3. آفاق الدراسة:

من أجل مواصلة البحث العلمي نقترح بعض المواضيع كآفاق مستقبلية للدراسة منها:

✓ تنمية الصادرات خارج المحروقات.

✓ إستراتيجيات تطوير الصادرات كمدخل للريادة الإقتصادية.

✓ دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية.

- ✓ دور التمويل البنكي في تدعيم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ التوطين البنكي.
- ✓ الإعتماد المستندي والتحصيل المستندي والتحول المباشر.

قائمة المراجع

الكتب:

1. أسعد حميد العلي، **الإدارة المالية: الأسس العلمية والتطبيقية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

2. صلاح الدين السيسي، **القطاع المصرفي والإقتصادي الوطني**، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2003.

3. عبد العزيز هيكل، **موسوعة المصطلحات الإقتصادية والإحصائية**، دار النهضة العربية للطباعة وللنشر، لبنان، 1986.

4. عبد القادر خليل، **الإقتصاد البنكي: مدخل معاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

5. إبراهيم بلقلة، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الإقتصادي**، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009/2008.

6. إبراهيم خالدي، **تقنيات تمويل التجارة الخارجية المتوسطة وطويلة الأجل**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018-2019.

7. أبو بكر الصديق لطروش، إلياس ديدوح، **دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2021/2020.

8. إلهام بن عجال، **آليات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات " واقع وآفاق "**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2017/2016.

9. إيناس مشري، ندى كرايمية، **متطلبات ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2022-2021.

10. بلال بن قدور، ياسين بن طيب، **دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2022/2021.

11. حمو بلفاضل، **دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية: حالة الصادرات الجزائر**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2020/2019.

12. خالد بن جلول، **أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الإقتصادي**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2009/2008.

13. داود أمينة، خبابة آمنة، **الإتجاهات البنكية الحديثة ودورها في تعزيز الميزة التنافسية بين البنوك التجارية**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2021/2020.

14. ربيعة شرقي، كلثوم سعيداني، **الأدوات المصرفية ودورها في تمويل التجارة الخارجية**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2019/2018.

15. سميرة بوالعام، **أثر تطور الصادرات على التنمية الإقتصادية**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2001.

16. سهام موسى، **إستراتيجيات تطوير الصادرات كمدخل للريادة الإقتصادية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018/2017.

17. شيماء فتاح، رانيا لحسن، **دور التمويل البنكي في تدعيم انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2019-2020.

18. الصادق سعيدات، تومي زرباني، تومي قرعاني، **دور البنوك التجارية في التنمية الإقتصادية، مذكرة الليسانس،** كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013/2012.

19. صالح بوراس، عبد الرزاق قاسمي، **دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية،** مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، سعيدة، 2019/2018.

20. محمد الأمين شربي، **أهمية ودور تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية،** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011/2010.

21. مروة مومن، **أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الإقتصادي في الجزائر،** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2023/2022.

22. مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في الجزائر،** مذكرة الماجستير، معهد العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي، غرداية، 2011/2010.

23. هشام بابو، نوال لحسن، **فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،** مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2020/2019.

24. هشام معطا لله، الأمين غشي، **دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الناشئة،** مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، غرداية، 2021/2020.

25. يحي سلامي، أيمن سمامن، **محاسبة الأوراق التجارية في البنوك**، مذكرة ليسانس، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي، سيدي بلعباس، 2022/2021.

المجلات العلمية:

26. دينا عمر، **أثر الصادرات على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في دول عربية مختارة**، مجلة تنمية الرافدين، العدد 85، جامعة الموصل، العراق، 2007.

27. رقية جبار، **التحصيل المستندي كوسيلة دفع في التجارة الخارجية**، مجلة الدراسات القانونية، العدد 02، جامعة يحيى فارس، المدية، جوان 2017.

28. سميرة طالبي، **سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر: الإستثمار الأجنبي المباشر آلية للتصدير**، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد 09، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ديسمبر 2017.

29. فضيلة زواوي، **إشكالية الصادرات خارج قطاع الصادرات في الجزائر وإجراءات ترقيتها**، مجلة أبعاد إقتصادية، العدد 02، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2017.

30. فيروز حوت، **عقد تحويل الفاتورة في القانون الجزائري**، مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الإقتصادي، العدد 02، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، جوان 2018.

31. ليلى اللحياني، **استراتيجية الدولة الجزائرية لترقية الصادرات: من الإنفتاح الإقتصادي إلى سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج قطاع المحروقات**، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، العدد 03، المركز الجامعي مرسلي عبد الله، تيبازة، 2023.

المحاضرات الجامعية:

32. بحرية مواعي، **محاضرات حول تمويل المؤسسة**، مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الأولى ماستر، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2022-2023.

33. جويدة بلعة، **محاضرات في مقياس العمليات البنكية وتمويل المؤسسات**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2019/2018.

34. خديجة خالدي، **محاضرات في مقياس التمويل الدولي**، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، تلمسان، 2021/2020.

35. سهام بوفلفل، **محاضرات حول تمويل التجارة الدولية**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2020-2021.

36. عبد القادر بن شني، **محاضرات حول تسيير عمليات التجارة الدولية**، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2022/2021.

37. وليد حفاف، **محاضرات في تقنيات تمويل التجارة الخارجية**، مطبوعة موجهة لطلبة سنة أولى ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2021/2020.

التقارير السنوية:

38. التقرير السنوي: التطور الإقتصادي والنقدي، بنك الجزائر، الجزائر، 2023.

المواقع الإلكترونية:

39. بن يوب فاطمة، **تنمية الصادرات غير النفطية كبديل للتنويع الإقتصادي في الجزائر**، تاريخ التصفح: 2024/08/15، منشور على موقع:

https://fsecg.univ-guelma.dz/sites/default/files/11_0.pdf

40. محفوظ نحناح، **خبير اقتصادي يشرح انعكاسات فتح فروع للبنوك الجزائرية في الخارج**، تاريخ التصفح: 2024/08/22، على موقع:

https://nabd.com/s/105057090-e926cc/%D8%AE%D8%A8%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D9%8A%D8%B4%D8%B1%D8%AD-%D8%A7%D9%86%D8%B9%D9%83%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D8%AA%D8%AD-%D9%81%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%84%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC

41. بن منصور بهاء الدين، **فتح بنوك في الخارج .. بعد إفريقيا الجزائر تطرق باب الصين**، تاريخ التصفح: 2024/08/22، على موقع:

https://www.sabqpress.dz/%D9%81%D8%AA%D8%AD-%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6/

42. أصوات مغاربية، **فتح فروع لبنوك جزائرية في الخارج**، تاريخ التصفح: 2024/08/22، على موقع:

https://www.maghrebvoices.com/algeria/2022/05/19/%D9%81%D8%AA%D8%AD-%D9%81%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC-%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D8%A7-%D8%B3%D9%8A%D8%B1%D8%A8%D8%AD%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF

43. وكالة الأنباء الجزائرية، **تدشين " بنك الإتحاد الجزائري " بموريتانيا أول بنك جزائري بالخارج** "، تاريخ التصفح: 2024/08/22، على موقع:

https://www.aps.dz/ar/economie/148958-2023-09-20-10-44-43

44. البنك الوطني الجزائري، **تدشين البنك الجزائري السنغالي**، تاريخ التصفح: 2024/08/22، على موقع:

45. https://www.bna.dz/%D8%AA%D8%AF%D8%B4%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%BA%D8%A7%D9%84%D9%8A/

46. مجلة سبق، **قريبا ... 5 وكالات لبنك الجزائر الخارجي في فرنسا**، تاريخ التصفح: 2024/08/22، على موقع:

https://www.sabqpress.dz/%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A7-5-%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A-%D9%81%D9%8A/

47. إيمان كيموش، **البنك الخارجي الجزائري يتحصل على الإعتماد بفرنسا**، تاريخ التصفح: 2024/08/22، على موقع:

https://www.echoroukonline.com/%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A-%D9%8A%D8%AA%D8%AD%D8%B5%D9%91%D9%84-%D8%B9

48. عبد الحكيم حذاقة، **5 فروع في فرنسا وموريتانيا والسنغال . لماذا تتوسع البنوك الجزائرية خارجيا**، تاريخ التصفح: 2024/08/22، على موقع:

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2022/11/22/5-%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83-%D8%A8%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D8%A7-%D9%88%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7% D9%84%D8%B3%D9%8A%D9%86%D8%BA%D8%A7%D9%84#:~:text=%D9%88%D9%85%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%B8%D8%B1%20%D8%A3%D9%86%20%D9%8A%D8%AA%D9%85%20%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%A7%D8%AD,%D8%B9%D9%86%20%D8%AA%D9%83%D8%AA%D9%84%20%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%A8%D8%B9%D8%A9%20%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83%20%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9).

49. ندى عبروس، **فتح فروع بنكية في الخارج ... فرصة حقيقة للجزائر للتألق الإقتصادي في القارة الإفريقية**، تاريخ التصفح: 2024/08/22، على موقع:

https://almostathmir.dz/%D9%81%D8%AA%D8%AD-%D9%81%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%A8%D9%86%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC-%D9%81%D8%B1%D8%B5%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D9%84%D9%84/

المراجع الأجنبية:

50. Ludovic Vigneron, **Relations de Clientèle Bancaire et Conditions de Financements des PME:" une Etude Empirique d'une Grande Banque Française,** Thèse de doctorat, Univ-Lille 2, 2005.

51. Hapette Emmanuel, **La Banque de Détail dans l'Union Européenne : Quels Acteurs dans quel Marché ? PARIS**, Thèse de doctorat, Université- Paris Dauphine, 2005.

52. SKJORTEN F. Petter, **L'importance du financement à l'exportation dans les pays en voie de développement,** Thèse de doctorat en sciences économiques, Université de Montpellier1, France, 1974.

53. GIRARD Chantal, **Les structures de financement des exportations de la Cote D'ivoire,** Thèse de doctorat, Université Paris1 Pantheon-Sorbonne, Paris, France, 1982.

.